تتبع الصحف العراقية وقراءتها للعمليات الارهابية في مصر واثرها على قرارات الحكومة المصرية ١ كانون الثاني ٢٠١١ – ٢٧ ايلول ٢٠١١

ا.م.د. فرات عبد الحسن كاظم

كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة البصرة

البريد الإلكتروني Email : forat.kadhem@uobasrah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الصحف العراقية، الثورة المصرية ، العمليات الارهابية.

كيفية اقتباس البحث

كاظم ، فرات عبد الحسن ، تتبع الصحف العراقية وقراءتها للعمليات الارهابية في مصر واثرها على قرارات الحكومة المصرية ١ كانون الثاني ٢٠١١ – ٢٧ ايلول ٢٠١١،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Tracking Iraqi newspapers of terrorist operations in Egypt and reading them and their impact on government decisions for the period (January 1, 2011 - September 27, 2011)

Assistant Professor. Furat Abdul Hassan Kazim
College of Education for Human Sciences / University of Basra

Keywords : Iraqi newspapers, Egyptian revolution, terrorist operations.

How To Cite This Article
Kazim, Furat Abdul Hassan , Tracking Iraqi newspapers of terrorist operations in Egypt and reading them and their impact on government decisions for the period (January 1, 2011 - September 27, 2011),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The bombing of the Coptic Church in early 2011 in Alexandria led to the outbreak of sectarian strife. These conflicts were among the most important reasons that triggered the demonstrations that became the Egyptian people's revolution on January 25, 2011, which raised a unified slogan: "Bread, Freedom, Social Justice, Human Dignity." Due to the heavy repression faced by the protesters, they were determined not to retreat from their revolutionary goal: "The people want the downfall of the regime" .

The popular character of the revolution was evident from the very first moments of its outbreak, as it witnessed the participation of many provinces. The masses succeeded in toppling the regime of Hosni Mubarak (1981–2011), holding free elections, and choosing a government that represented the people's will through the ballot box.

The January 25, 2011 Revolution was a turning point in modern Egyptian history and an important milestone in public awareness, reflecting a broad recognition of the corruption of ruling systems politically, economically, and socially across successive periods that culminated in the collapse of the political regime.

The Egyptian revolution resonated in the Iraqi press, which monitored and followed its most precise details from the spark of its outbreak until the formation of the military council and the interim government, tasked with completing the stages of democratic transformation in Egypt leading to the establishment of a democratically elected civilian government.

This research aims to shed light on the terrorist operations in Egypt whose events led to the Egyptian revolution and those that followed during the outbreak and success of the revolution. It relies on Iraqi newspapers' monitoring of these operations, their developments, and the associated causes, results, and political, constitutional, and legal treatments. The reader will recognize the importance given by the Iraqi press and its effective and continuous coverage of the events at that time.

الملخص

ادى تفجير الكنيسة القبطية في مطلع عام ٢٠١١ في الاسكندرية ، الى إثارة حالة من الاقتتال الطائفي ،هذه الخلافات التي كانت من بين اهم الاسباب التي أدت الى مظاهرات جاءت بثورة الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، الذي رفع شعار موحد (عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية، كرامة انسانية) ،وبسبب قوة القمع الذي تعرض له المحتجون، صمموا على عدم التراجع عن الهدف الثوري (الشعب يريد اسقاط النظام). ان الطابع الشعبي ظهر من اللحظات الاولى لاندلاع الثورة، فقد شهدت مشاركة محافظات عديدة ، وقد نجحت الجماهير في اسقاط نظام محمد حسني مبارك(١٩٨١ – ٢٠١١) واجراء انتخابات حرة ،واختيار حكومة مثلت ارادة الشعب من خلال صناديق الاقتراع. لقد كانت ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، علامة فارقة في تاريخ مصر المعاصر، وكانت الثورة حلقة هامة في الوعي الجماهيري ، من حيث الادراك الواسع لفساد أنظمة الحكم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عبر مراحل زمنية متعاقبة تمخضت عن سقوط النظام السياسي . وجدت الثورة المصرية صداها في الصحف العراقية التي رصدتها وتابعت ادق تفاصيلها ، منذ اندلاع شرارتها ، وحتى تشكيل المجلس العسكري وتشكيل الحكومة الانتقالية، لإكمال مراحلة التغيير والتحول الديمقراطي في مصر وصولاً لتشكيل حكومة مدنية منتخبة ،وهذا البحث جاء ليسلط الضوء على العمليات الارهابية في مصر التي ادت احداثها الى قيام الثورة المصرية وما تبعها من عمليات ارهابية اخرى في اثناء اندلاع احداث الثورة ونجاحها، ويعتمد البحث على رصد الصحف العراقية لهذه العمليات ،ومتابعة تطوراتها وما ارتبط بها من اسباب ونتائج ومعالجات سياسية ودستورية قانونية ، وسيتعرف

القارئ الباحث على الاهمية التي اولتها الصحف العراقية ومتابعتها الفعالة والمستمرة للأحداث آنذاك .

المقدمة:

وقع اختيار الباحثة على هذا الموضوع لحيويته في الدراسات التاريخية المعاصرة معتمدةً على مصادر شكلت رافداً مهماً لهذه الدراسات وهي الصحف، وبما ان الصحافة العراقية بعد سقوط النظام قد تميزت بحرية جمع المعلومات ونشرها وتنوع مصادرها فضلاً عن حرية الكتابة، لذلك وجدت الباحثة مادة مناسبة لتدرس تتبع الصحف العراقية للعمليات الارهابية واثرها في الاحتقان الديني بين المسلمين والمسيحيين ومعالجات الحكومة المصرية لها، ومن ثم تسلط الباحثة الضوء على تأثيرها في تغير القوانين واحداث تعديلات جاءت بفعل الضغط الجماهيري وتدخل واجهاته من احزاب وتنظيمات سياسية ومدنية، وتبحث ايضاً كيف اسُتغلت العمليات الارهابية من السلطات ،وكيف كان لها الاثر في تغيير توجهات الدولة من اجل ايجاد مفاهيم جديدة للتعامل مع الارهاب وحركاته. يبدأ البحث مع احد اهم الاسباب المباشرة للثورة المصرية التي اندلعت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، اي مع الحدث الارهابي وهو تفجير كنيسة قبطية في الإسكندرية في ليلة رأس السنة في الأول من كانون الثاني ٢٠١١،وتنتهي الدراسة مع اتمام التغيرات الحكومية والتعديلات الدستورية القانونية قبل انتخاب الحكومة الدائمة في ٢٧ ايلول ٢٠١١، وقد اعتمد البحث على مجموعة من الصحف العراقية التي صدرت آنذاك وما زالت تصدر الى الان.

-تفجير الكنيسة القبطية وردود الفعل الجماهيرية والحكومية :

شهدت مصر أحداثاً متلاحقة منذ تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت أواخر عام ٢٠١٠[١] ،التي أدت الى استياء الأحزاب السياسية المشاركة ، فضلاً عن استياء الجماهير، فقد عدَّتها "لا تمثل إرادة الشعب" ، مروراً بتفجير الكنسية القبطية مطلع عام ٢٠١١ ، والأحداث التي رافقتها ، إذ عدّ المراقبون السياسيون ان الحادث أحد أهم الأسباب المباشرة للثورة ، فبعد تفجير الكنيسة كان الشارع المصري يشهد احتقاناً طائفياً ، زيادة على ذلك استياء الشعب من الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد ؛ لذا كانت الأجواء مهيأة للثورة، لاسيما بعد أحداث ثورة تونس عام ٢٠١٠[٢] ، لتنشط الدعوات التي أرسلتها مجموعة من الشباب المصري عبر صفحات الأنترنيت التي كانت المحرض والمؤثر الأول على التظاهرات واندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، وآنذاك أخذت الصحف العراقية متابعة أحداث الثورة ورصدها ومواقف الأحزاب السياسية المصرية من الاحتجاجات.

استهدف تفجير إرهابي كنيسة قبطية في الإسكندرية في ليلة رأس السنة في الاول من كانون الثاني ٢٠١١، ونقلت الصحف العراقية تلك الحادثة، ففي حينها استقبل مسيحيو مصر عام ٢٠١١ بانفجار إرهابي اسفر عن مقتل ٢١ شخصاً، واصابة ٤٣ شخصاً بجروح مختلفة كلهم من اقباط مصر، فضلاً عن ثمانية مسلمين، ذلك في اثناء تأدية قداس رأس السنة ، في كنيسة القداسة في الإسكندرية، وذكرت المصادر آنذاك ان الجرحى تلقوا العلاج في مستشفيين في المدينة ، احدهما تابع لكنيسة القديسين (ماري جرجس والأنبا بطرس) ، وقد فرضت القوات الأمنية طوقاً على الكنيسة لمنع دخول اي احد لها ولتسهل خروج المسيحيين الذين في داخلها[٣] ، إذ وقع ذلك الانفجار بعد نصف ساعة من منتصف ليلة الجمعة في الاول من كانون الثاني ٢٠١١، عند مغادرة المصلين المسيح الكنيسة بعد أداء الصلاة ، في الوقت الذي لم تتبنَ أي جهة مسؤوليتها عن الانفجار، وأعلنت وزارة الداخلية المصرية في بيان لها أنه " يُرجح ان يكون شخص انتحاري قام بتفجير نفسه في الكنيسة ، لعدم وجود دليل ان التفجير وقع بإحدى السيارات او في الطريق العام ، مما يدل على ان شخصاً قام بتفجير نفسه وقد لقي مصرعه" ، بينما ذكر شهود عيان لصحيفة الصباح الجديد " ان سيارة اتجهت نحو الباب الرئيس للكنيسة وكان هناك عدد من المصلين في طريقهم للخروج بعد أداء الصلاة"، وذُكر إصابة عدد من السيارات في الانفجار وتحطيم زجاج الدور السكنية وقد أشارت الأخبار الى ان السيارة كانت من نوع (هونداي)،وكتب على زجاج السيارة عبارة تشير الى أن منفذي التفجير ليسوا من مصر، وفي تصريح للواء عادل علي لبيبك محافظ الإسكندرية، اكد انه كان لديه معلومات عن تهديدات من تنظيم يستهدف المسيحيين في مصر[٤]، وذكرت صحيفة المؤتمر في عددها الصادر في ٥ كانون الثاني ٢٠١١،ان بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية البابا شنودة الثالث [٥] ، تلقى خبر تفجير الكنيسة وهو في مقره في دير(الأنبا بيشور) بوادي النطرون بحزنٍ شديد ، فيما أشار مصدر كنسي داخل المقر البابوي، ان البابا شنودة كان يدرس الغاء مظاهر احتفالات قداس عيد الميلاد [٦]، ووردت أنباء عن اشتباكات حدثت بين المسيحيين والمسلمين في المنطقة المجاورة لموقع الحادث، الا ان القوات الأمنية تمكنت من تفريق الجموع بقنابل مسيلة للدموع ، وذكر محافظ الإسكندرية ان اشتباكاً حصل بين المسيحين وقوات الامن ، أدى الى إصابة عدد من رجال الأمن ، و ذكر مصدر إعلامي ،ان محافظ الإسكندرية قد وفر في اليوم الثاني لوقوع الحادث، اعانات عاجلة لأُسر المتوفين والجرحى [٧].

ذكر المحللون الصحفيون والسياسيون آنذاك ،ان التوتر الطائفي قد تصاعد في مصر في السنوات الأخيرة نتيجة لعجز الحكومة في التعامل مع شكوى الاقباط حول التمييز ،فقد تزايدت

شكوى الاقباط في مصر من التمييز، علماً ان الكنيسة التي تعرضت للهجوم سبق وان تعرضت لهجوم في شهر نيسان عام ٢٠٠٦، عندما قام شخص كان يحمل سكيناً بطعن عدد من المسيحين ، ولم يتم التعرف على المسؤولين عن الحادث [٨]، وتابعت الصحف العراقية اخبار تفجير الكنيسة ، إذ نقلت عن الرئيس المصري محمد حسني مبارك[٩] ،إعرابه عن خالص عزائه ومواساته لأهالي الضحايا ،وطالب الشعب المصري بالوقوف في وجه الإرهاب الذي استهدف تفجير كنيسة "القديسين"، واهاب الرئيس المصري بأبناء مصر مسلمين ومسيحين، ان يقفوا صفاً واحداً في مواجهة قوى الإرهاب والمتربصين بأمن الوطن واستقراره ووحدة أبنائه، وقد اطلق مبارك على هذا العمل الاجرامي اسم " إرهاب طائفي" [١٠]، ونقلت صحيفة المواطن الجديد، عن وزير داخلية مصر حبيب العادلي (١٩٩٧-٢٠١١) ،انه كشف عن توصل أجهزة الأمن الى معلومات مهمة من شأنها الكشف عن هوية منفذي عملية تفجير الكنيسة [١١]، وأشار الى تورط جهات أجنبية في ارتكاب الحادث ، وأن هناك بعض المتسللين الذين تم التعرف عليهم دخلوا مصر قبل عيد الميلاد عبر الحدود وبمساعدة مصريين ، اذ أُلقي القبض على خمسة عشر شخصاً ممن يشتبه بهم ،وقد أعطى شهود عيان وصفاً دقيقاً لشكل منفذ العملية ، وآنذاك استمرت القوات الأمنية بإجراء التحقيقات في الحادث [١٢].

وفي أعقاب التحريات الأمنية بخصوص الحادث ،كشفت مصادر أمنية مصرية أنه تم القاء القبض على سبعة عشر شخصاً آخرين ممن يشتبه تورطهم في التفجير الإرهابي ، وأشار مصدر في وزارة الداخلية الى إن فحص المعمل الجنائي، أكد ان العبوة الانفجارية المستعملة ،هي صنع محلي وتحتوي على قطع معدنية وذلك لتحقيق اكبر عدد من الإصابات ، وأضاف المصدر ان " ملابسات الحادث في ظل الأساليب السائدة حالياً للأنشطة الإرهابية على مستوى العالم والمنطقة ، يشير الى ان عناصر خارجية قد قامت بالتخطيط ومتابعة التنفيذ"[١٣] ،ونظم آلاف المصرين على أثر تلك الحادثة مظاهرات يوم ٢ كانون الثاني ٢٠١١ ، ضد الإرهاب في منطقة (دوران شبرا) التي يسكنها اغلبية مسيحية، وانظم للمتظاهرين العديد من القوى الوطنية والتيارات السياسية ونواب برلمان سابقين، وكذلك ممن كانوا اعضاء في الدورة البرلمانية القائمة آنذاك، واستمرت المظاهرات لساعات طويلة [١٤]،

عاد الهدوء الى مقر بابوية الاقباط في حي العباسية في القاهرة بعد اشتباكات وقعت بين المسلمين والاقباط من جهة وبين القوات الأمنية والاقباط من جهة أخرى ، وذلك لتنفيذ مطالبهم في توفير المزيد من الحماية للمسيحيين لاسيما وان الاقباط قاموا بالتعرض لسيارة شيخ الازهر احمد الطيب[١٥] ، والوفد المرافق له عند خروجه من لقاء جمعهُ مع البابا شنودة يوم الاحد عقب

حادثة التفجير لتقديم العزاء لضحايا الإرهاب [١٦] ، وصرح مصدر من الازهر "ان ما حدث هو تعبير عن حالة الغضب التي يشعر بها المتظاهرون" ، وقد تعهد الرئيس مبارك بتعقب الجهات التي خططت لتفجير الكنيسة ، وقال في وصف تفجير الكنيسة بأنه " حلقة من حلقات الوقيعة بين الاقباط و المسلمين" وأضاف "ان مصر هي المستهدفة" [١٧] ، وذكرت صحيفة الصباح الجديد الصادرة في يوم ٤ كانون الثاني ٢٠١١، نقلاً عن وكالات رويترز البريطانية ، انه قد تم تحديد موقع اليكتروني له علاقة بالحادث تابع لتنظيم القاعدة

[١٨]، وكان الموقع قد اعلن "ان كنيسة القديسين هدفنا، وهو ضمن قائمة طويلة لأماكن عبادة قبطية في الإسكندرية" ، وقد نُشرت قائمة بأسماء الكنائس المستهدفة في ٢ من كانون الأول ٢٠١٠على موقع " شموخ الإسلام" الخاص بنشر معظم بيانات القاعدة وتشمل القائمة ٥٦ كنيسة قبطية في القاهرة والإسكندرية [١٩] ، فيما عزت مراسلة صحيفة فايننشال تايمز البريطانية في القاهرة هبة صالح ، أسباب الانفجار في الإسكندرية الى " التوتر الطائفي"، مشددة على أن (فرع القاعدة في العراق) غير قادر على شن هجمات في داخل مصر؛ وذلك بسبب التشدد الأمني داخل مصر، وأن تفجير الكنيسة يمثل تصعيداً خطيراً للتوتر الطائفي في البلاد، وأنتقد بعض من المسؤولين المصرين أتهام تنظيم القاعدة من دون دليل ، لكن " فايننشال تايمز " رأت أن رسائل القاعدة يمكن أن تكون قد حرّضت المتطرفين في مصر على استهداف الكنائس، وهو عمل يُنسب الى أساليب القاعدة لاسيما في ظل هذا الجو المشحون بالتوتر الطائفي ،وقد أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٧) ، أن بلاده مستمرة في جمع معلومات عن الحادث الذي وصفه بـ" المروع " واشار أن بلاده مستعدة الى تقديم أي مساعدة ضرورية للحكومة المصرية ، وان الولايات المتحدة تقدم تعازيها الى أهالي الضحايا والمصابين في حادث انفجار الكنيسة و"اننا نقف الى جانب مصر في تلك الأوقات الصعبة "، كما أعربت السفارة الامريكية في القاهرة عن تأسفها لأهالي الضحايا ، في الوقت الذي شهدت فيه الكنائس في الإسكندرية إجراءات امنية مشددة [٢٠].

أجمعت المواقف العربية والغربية على إدانة هذا التفجير الإرهابي لكنيسة القديسين ، ومن جانبهم أكد قادة عراقيون دعمهم لمصر في مواجهة الإرهاب الذي تعرض له الاقباط، إذ وصف رئيس الجمهورية العراقية جلال طلباني (٢٠٠٥–٢٠١٤) الاعتداء على الكنيسة في مصر بأنه " اعتداء إرهابي مجرم" ، وعبر رئيس الوزراء نور المالكي (٢٠٠٥–٢٠١٣) عن استنكاره وشجبه للحدث وقال " ان هذه جريمة نكراء استهدفت المسيحيين والمسلمين الأبرياء على حد سواء" [٢١]، من جانبها واكبت صحيفة بدر سير الاحداث في مصر ، حيث نقلت انباء عن حدوث صدامات

بين أهالي منطقة الوراق بمحافظة الجيزة ورجال الشرطة المصريين إثر اشتعال النيران في أحد أقسام الشرطة في يوم ١١ كانون الثاني ٢٠١١ ، لاعتقاد الناس ان المحتجزين توفوا نتيجة الدخان الذي انتشر في انحاء المكان ، فعلى اثره قامت الشرطة بمنع اي احد من الوصول الى مكان الحريق ، وأغلقت قوات الشرطة المنطقة المحيطة بالقسم ، وقد اسفر الحادث عن إصابة عدد من قوات الأمن والمواطنين الذين نُقلوا الى المستشفى لتلقي العلاج [٢٢] ، وان دلت هذه الاحداث على شيء فأنها تؤكد مدى الاحتقان الذي وصل اليه الشعب المصري ، في اثناء هذه الاحداث لم يهدأ الشارع المصري، فبعد حادثة انفجار الكنيسة، شنَ مجند يعمل في الشرطة المصرية هجوماً على ركاب القطار المتجه من القاهرة الى محافظة اسيوط جنوب مصر مساء يوم الثلاثاء١١ كانون الثاني ٢٠١١ ،ليسفر الحادث عن مقتل شخص واصابة خمسة بجروح وكلهم من الاقباط المسيحين ، وقد ذكر شهود عيان من ركاب القطار لجريدة الصباح الجديد " كانوا موجودين حين توقف القطار في (محطة سمالوط) في محافظة المينا ، انهم تفاجئوا بشاب دخل الى العربة واخرج مسدساً وقام بإطلاق النار صوب سيدة وزوجها وعائلة أخرى ، وذكر مصدر أمني في تصريح له ، ان الشخص المهاجم اسمه (عامر عاشور عبد الظاهر)، كما وقعت في مساء الثلاثاء ايضاً اشتباكات بين متظاهرين اقباط وقوات الأمن بعد تظاهرات للأقباط إثر حادثة القطار[٢٣] . حمّلت القوى السياسية المصرية والأحزاب ، الحكومة مسؤولية الاحتقان الطائفي وتوتر العلاقة بين الاقباط والمسلمين في البلاد ، وفي ضوء ذلك عقدت هذه القوى مؤتمراً[٢٤] في مقر حزب الوفد[٢٥] يوم ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ " طالب المشاركون فيه بحماية المواطنة والوحدة الوطنية " [٢٦]، وضرورة تنحي الحزب الحاكم وتشكيل حكومة انقاذ وطني تؤكد على مدنية الدولة وتعيد سلطة القانون الى الحياة السياسية في البلاد، واكدوا على ان ما وصلت اليه البلاد من احتقان طائفي طوال الأربعين سنة الماضية وحتى تفجير الكنيسة في الإسكندرية ،ما هو الا "نتاج طبيعي لضعف الدولة وفساد الحياة السياسية والأزمة الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة والتهميش" [٢٧].

ومن جانبها ،استنكرت جماعة الإخوان المسلمين[٢٨] ، العمل الإرهابي ،ووصفته "بالإجرامي والآثم " ،واكدت الجماعة ،في بيان لها ان الإخوان يرفضون كل اشكال العنف والتهديد وترويع الآمنين ، من المسيحين والمسلمين ، ودعت المصريين الى توحيد الجهود ، من اجل النهوض بمصر ، والتصدي للهجمة الغربية الاجرامية [٢٩] ، وردت آنذاك انباء عن اقتحام المساجد من الاقباط ، قرب منطقة الانفجار، وتدخل قوات الأمن لفض الاشتباكات ، كما نقل مصور وكالة (أسوشيتد برس) الامريكية انه رأى اشخاصاً يداهمون المساجد ويرمون بالكتب في الشارع ، من

جانب آخر رفض الحزب الوطني الديمقراطي[٣٠] ، استغلال القوى المعارضة الحادث لتحقيق أغراض سياسية [٣١].

اعتقد ان سبب الخلافات الطائفية في مصر آنذاك هو التطرف الذي اعتنقه بعض المسلمين ، لاسيما بعد انتشاره في المنطقة ، لاسيما في العراق ، وقد هيأت هذه الاحداث الارضية المناسبة للثورة المصرية، فقد القى الشعب المصري مسؤولية تدهور الأوضاع على السلطة التي بدورها ضيقة الخناق على الحريات وقيّدت أفواه الناس وحرياتهم، مستغلة الوضع لتتمادى باعتقال الرافضين لحكم مبارك والأحرار الوطنين، فضلاً عن التوسع بالإجراءات القمعية التي يدعمها قانون طوارئ تعسفي[٣٢] ، وربما وجد بعض منهم ان الحوادث الطائفية هي مفتعلة من أمن النظام ومخابراته لاستمرار قبضته الحديدية على الشارع وتصفية مناوئيه من الإخوان المسلمين.

كان لحادثة تفجير الكنيسة اثار لعل من ابرزها ظهور مواقف مختلفة للتوجهات السياسية والاحزاب التي اخذت تتفحص اسباب التفجيرات وتربطها بسياسة نظام الحكم القائم وطبيعة تعامله مع الاحداث ومجرياتها ومنها ،صفحات احتجاجية كان قد أنشأها عدد من الشباب على (الفيسبوك)، من ابرزها وأكثرها تأثيراً صفحة "كلنا خالد سعيد"[٣٣] التي تبنت قضية سيد بلال وهو شاب سلفي اعتقلته السلطات الأمنية على أثر حادثة تفجير الكنيسة ، وتوفي بسبب التعذيب الذي تعرض له من قوات الأمن المصري ، فقد تبنت الصفحة التحقيق في هذه القضية والسعي لكشف ملابساتها[٣٤]وكشفت صحيفة المدى، أنه كان للجمعية الوطنية للتغيير[٣٥]، موقف من العمل الإرهابي الذي طال الكنيسة القبطية في الإسكندرية في الأول من كانون الثاني عام ٢٠١١، إذ أكدّ الدكتور عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية التي كان يقودها محمد البرادعي[٣٦] "عجز الدولة أمنياً وتحول مؤسساتها الى دوائر انتفاع شخصية خلقَ مناخاً مناسباً لجميع أنواع الانحراف الفكري والسلوكي، لاسيما مع إهدار الدستور والقانون والاحتكام الدائم للعصا الأمنية لحل المشكلات التي تواجههم" ، وأكد على إن "الحل يكمن في إنشاء دولة مؤسسات لا تُناصب العداء للدين، بل تأخذ من القانون والدستور ومبدأ المواطنة سنداً لها"[٣٧] .

قامت الثورة في مصر في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ بعد ان بلغ الاحتقان الشعبي اشده امام تسويف السلطة والصاق التهم بالمعارضة ومنها تهمة الارهاب فضلاً عن عدم تمكنها من حصر نطاق الارهاب وجعله مبرراً لتصفية المناوئين للسلطة ، ففي غضون اشتداد الأزمة وما تعرض له المتظاهرون من بطش السلطة من خلال جهازها الأمني الذي مارس أعمال القتل والاعتقالات العشوائية بحقهم، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات ، أطلق العالم المصري احمد زويل[٣٨] ، بعد لقاءه بممثلين من الأطراف السياسية والشبابية في مصر كافة ، مبادرة للخروج من الأزمة آنذاك ،

طالب من خلالها الرئيس محمد حسني مبارك ان يكون أول رئيس لأكبر دولة في الشرق الأوسط ، يسلم السلطة وهو على قيد الحياة ، ونُظمت المبادرة في خمس نقاط على رأسها تولي عمر سليمان[٣٩] مسؤولية الأشراف على عملية الإصلاح السياسي في مصر [٤٠] ، بما في ذلك تشكيل تشكيل مجلس يضم عدداً من القانونيين والشخصيات العامة لتعديل مواد بالدستور، ولاسيما المادة ١٧٩ المثيرة للجدل ؛ لكونها منحت رئيس الجمهورية صلاحيات واختصاصات دستورية تمكنه من ان يحيل اي متهم في اية جريمة من جرائم الارهاب الى اي جهة قضائية يراها بما في ذلك القضاء العسكري وهذه صلاحيات ليست له، وهذا يناقض نصوصاً دستورية مستقرة وتمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الانسان وحرياته،وشملت المبادرة تحديد جدول زمني لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة ، تحت إشراف قضائي كامل في اقرب فرصة ممكنة مشيراً الى إن هذا الأمر قد يتطلب حل مجلسي الشورى والشعب ، وشملت الغاء قانون الطوارئ وتعديل قوانين الأحزاب والنقابات المهنية ومباشرة الحقوق السياسية ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، لاسيما المعتقلين من شباب الحركات السياسية وجماعة الإخوان المسلمين ، كما دعت الى تغير شامل في منظومة الإعلام المصرية ، وعدم حجب شخصيات معارضة عن وسائل الإعلام الرسمية[٤١] .

ومع تزايد اندلاع الاحتجاجات اتخذت الأحزاب السياسية الحذر مما كان يجرى ولم تكن تؤمن أن تلك الاحتجاجات قد تطيح بالنظام القائم آنذاك، فقد التزمت الصمت الكامل في مواجهة التظاهرات ، لاسيما بعد صدور الأوامر من وزارة الداخلية للقوات الأمنية بقمع التظاهرات والحفاظ على أمن الدولة [٤٢] ماعدا حزب الوفد وحزب الجبهة الديمقراطية [٤٣] ، فقد أعلن أمين عام حزب الوفد المعارض محمد بدوي الذي كان مضطراً للمشاركة؛ بسبب ضغط تياره الشبابي ،عن سعيه لتأليف حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برلمانية جديدة وتعديل الدستور ، لاسيما فيما يتعلق بتحديد مدة الرئاسة بمدتين متتالتين فقط وليس سنوات للدورة الواحدة ، وقد علق الكاتب عزمي بشارة على ذلك قائلاً "إنه مطلب نُظر اليه على إنه موقف غير ثوري في ظل واقع الثورة وقتها ومراوغ ، يُخفّض سقف المطالب السياسية الى أقل من إسقاط النظام ، مثله مثل استغلال الأحزاب الثورة المناسبة لطرح مطالبهم الإصلاحية القديمة ، وعجز تفهمهم إنها ثورة لا مجرد مناسبة سياسية عادية لتأكيد أنها دائماً على حق ولتقديم النصائح الى النظام"[٤٤] ، ونقلت صحيفة الصباح الجديد في عددها الصادر في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١، عن جريدة "المصري اليوم" رسالة احتجاج وصفتها المجموعات السياسية المساهمة في التظاهرات بأنها " إنذار للحكومة" حيث أعلنت مجموعات من حزبي الوفد والجبهة الديمقراطية عن مسؤوليتهما في

التظاهر، على الرغم من تحذيرات الحكومة للأحزاب بالانخراط او تأييد الاحتجاجات وامتناع عدد من الأحزاب الكبيرة المساهمة فيها مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي[٤٥] وحركة كفاية [٤٦] ،التي قيل ان أفرادها ساهموا بشكل فردي ولم يكن هناك تصريح رسمي منهما بالنزول الى الشارع . بدأ التجمهر في ميدان التحرير وكان كبيراً ، فقد كانت التظاهرات عفوية ومطالبها إصلاحية [٤٧]، اما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فأنها مسكت العصا من المنتصف ، فلم تشارك في التظاهرات في بدايتها بشكل رسمي، ولكن من خلال شبابها الذين اشتركوا بصفتهم الفردية لا التنظيمية من خلال تنظيم حركة شباب الإخوان الطلابية ، والتي كانت تتمتع بقدر من الحرية في اتخاذ القرار ، على الرغم من ارتباطها بالجماعة، وبالرجوع الى التسلسل التاريخي للأحداث يتبين إنه قبل اندلاع الثورة في ٢٥ كانون الثاني٢٠١١. أصدر الإخوان في شهر كانون الثاني ٢٠١١ ، عقب نجاح الثورة التونسية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ ثلاثة بيانات ، كان الاول في ١٥ كانون الثاني هنئوا فيه ثوار تونس ،اما البيان الثاني، الذي عُرف ببيان (المطالب العشرة) فقد صدر في ١٩ كانون الثاني ٢٠١١ ، بعنوان (الإخوان المسلمين والاحداث الجارية ...انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري) ،أوضح مدى فاعلية وقوة الشعب في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية المستبدة ، كما عاب البيان على السلطة الحاكمة في مصر عدم تعاملها مع الطلبات الدائمة للإصلاح السياسي والاعتماد على الحلول الأمنية فقط في مواجهة المعارضة ، موجهين عشرة مطالب الى الحكومة على رأسها إلغاء حالة الطوارئ والأفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وإجراء تعديلات دستورية على مواد الترشيح للرئاسة وحل مجلس الشعب بإصدار قرار جمهوري من رئيس الجمهورية ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتكوين مجلس جديد يعبر عن إرادة الأمة ،و أشار الى مطلب مهم وهو حرية تأليف الأحزاب واصدار الصحف، وطالب بإيقاف ضخ الغاز والبترول المصدر للصهاينة وقد حذر من غضب الشعب [٤٨]، وأشار الدكتور عصام العريان [٤٩] الى ان " رد أمن الدولة جاء سريعاً إذ تم استدعاء كل رؤساء المكاتب الإدارية لجماعة الإخوان، وتحذيرهم بالويل والثبور وعظائم الأمور اذا شارك الإخوان في المظاهرات"[٥٠].

اما البيان الثالث ، فقد أعلنه القيادي في حركة الإخوان المسلمين الدكتور" محمد البلتاجي " في يوم ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١، عبر إذاعة صوت الأقصى في غزة ،وكان عن مشاركة الإخوان المسلمين في تظاهرات ٢٥ كانون الثاني ، لكنه لم يكن بياناً رسمياً مكتوباً ، ندد فيه الإخوان باستدعاء الأمن لقيادات الإخوان في المحافظات وتهديدهم بالبطش حيال مشاركتهم في المظاهرات وقد تناقلت الصحف تصريحات جماعة المسلمين باهتمام ؛ لكونهم أحد أبرز القوى

المعارضة والمؤثرة ضد الرئيس [٥١] ، ومن هنا جاء بيان الإخوان يوم السبت ١٥ والجمعة ١٩ كانون الثاني رائداً لكل الحركات السياسية والشبابية المعارض للرئيس في الدعوة للاستفادة من الحدث التونسي ؛ لذا تقدموا بمطالب للإصلاح السياسي والاجتماعي حتى لا تحدث ثورة على غرار تونس[٥٢]، فيما خرج المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان الدكتور " عصام العريان " في ٢٣ كانون الثاني ،ببيان شفوي بثه عبر موقع " اخوان يوتيوب " صرح فيه مشاركة الإخوان في وقفة احتجاجية أمام القضاء العالي ، وإنهم قرروا عدم منع شباب الإخوان في مصر من المشاركة فيها[٥٣]، ربما كان موقف الإخوان المتردد هذا ؛ لأنهم كانوا يخشون الاصطدام بالأمن ، واعتقدوا أن التظاهرات ستكون محدودة النتيجة ؛ لأنهم كانوا يستبعدون أي تغيير ممكن ان يحصل ، او لم يكونوا يدركوا ان تلك الاحتجاجات تتطور الى ثورة وستغير النظام [٥٤] ، فكانوا يخشون ان تكون مشاركة الأخرين رمزية كما كانت في السابق، ويقع على عاتقهم ما سيتلقونه من ضربات الأمن ، وهذا ما أوضحه تصريح أحمد رامي أحد القيادات الوسطى في الجماعة بقوله " اعتقدت الجماعة ان تظاهرة ٢٥ يناير لن تكون حدثاً شعبياً ، وإنها لو شاركت بكل قوتها ، وتصدّرت المشهد ، فستضفي على التظاهرة صبغةً معينة ، تستفز الأمن ، وتعطيه المبرر للتفّرد بها وسحل أعضائها في الشارع ، من دون خشية من الغرب والرأي العام الدولي المتحامل أصلاً على الإسلاميين" ، ولاسيما ان الجماعة تلقت تهديداً من قوات الأمن قبل أيام من اندلاع الثورة و حذرتها من المشاركة ، كما تلقت الأحزاب والحركات الاخرى الأمر نفسه ؛ لذلك لم ينزل جماعة الإخوان الى الميدان بشكل رسمي وظلوا يراقبون مجريات الأحداث [٥٥]، ولم تتضمن بيانات الإخوان السابقة دعوات الى التظاهر ضد النظام في يوم ٢٥ كانون الثاني ، وبقى سقف المطالب محدوداً ذلك عند جماعة الإخوان من خلال البيان الذي صدر يوم ٢٦ كانون الثاني الذي أكد على عِدّة نقاط:

١-إجراء الإصلاحات وتشكيل حكومة انتقالية من غير الحزب الوطني .

٢-ضرورة ان ينزل النظام الى إرادة الشعب وان لا يتعرض للمتظاهرين بسوء.

٣-الأفراج عن المعتقلين فوراً.

٤-ان يترك سياسة العناد والتصدي لمطالب الشعب المشروعة [٥٦]، ويلاحظ ان مطالب الاخوان لا تتطرق الى مسألة اسقاط النظام مما عرضهم الى الاحراج.

وآنذاك حصلت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن ليتعرض بعض منهم الى الاعتقال والقتل والقنابل المسيلة للدموع والخراطيش والرصاص الحي ، ما أدى الى سقوط شهداء وإصابة عدد كبير من المتظاهرين ، من جانبها أتهمت قوى المعارضة وزارة الصحة بأنها قامت بتسليم

المتظاهرين المصابين الى الشرطة للقبض عليهم ، ورداً على بلاغ المعارضة، تقدم سمير الشناوي رئيس المنظمة العليا للدفاع والشرطة ببلاغ الى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام ضد كل من قناة الجزيرة القطرية وعدد من قيادات المعارضة ، ومنهم محمد البرادعي ومحمد بديع مرشد الإخوان وعبد الجليل قنديل، وجورج أسحاق، فضلاً عن قيادات حركة "٦ أبريل"[٥٧] و"حركة كفاية" ، أتهمهم بالتحريض على" قلب نظام الحكم ومقاومة السلطات وإشاعة الفوضى في تظاهرات يوم الغضب"[٥٨]

شهدت الساحة السياسية تغيراً ملحوظاً بموقف بعض الأحزاب السياسية المصرية وموقفها من التظاهرات ، فما شهده يوم الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، من تصادم بين المتظاهرين السلمين ورجال الأمن الذي انتهى بمقتل أربعة اشخاص بينهم شرطي ، ومع تجدد التظاهرات في الأيام التالية ، تحولت الاحتجاجات الى مظاهرات مليونية ، بعد دعوات على الأنترنيت ، من الحركات الشبابية التي تبنت الاعداد للتظاهر في يوم الجمعة بما أسموها بـ(جمعة الغضب) ذلك في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١، اذ طالبت هذه الحركات بإسقاط النظام وتنحي مبارك [٥٩]، وقد تغير موقف الكثير من الأحزاب التي اتخذت موقف المراقب، فبناءً على تطورات المشهد السياسي، أتخذ الإخوان المسلمون قراراً تاريخياً في الحشد الكبير لجمعة يوم العضب ٢٨ كانون الثاني ذلك في يوم ٢٦ كانون الثاني ،حيث أعلنوا : " أن هذا اليوم هو البداية الحقيقية للثورة والانتفاضة الشعبية " وشكلوا لجاناً مع القوى الوطنية الاخرى ، لتفعيل الثورة بشكل أكبر ، وحرصوا على عدم ظهور قياداتهم ، وذلك لضمان شعبية الثورة ؛كونها تضم في صفوفها اطياف المجتمع المختلفة ، وقد ركز الإخوان على أمر مهم وهو دعم واستمرار التظاهرات الشعبية ، وأعطوا أهمية خاصة الى ميدان التحرير وسط القاهرة ، فضلاً عن التحشيد الكبير في باقي المحافظات المصرية [٦٠] .

نزل جماعة الإخوان بكامل ثقلهم للتظاهر ضد النظام بعد أن شاهدوا الحشود المليونية الزاحفة الى ميدان التحرير في القاهرة وفي ميادين المحافظات المصرية ، وأخذ الإخوان يسيطرون على المشهد وكأنهم من دعوا لقيام الثورة ، وقد صرح القيادي الإخواني عصام العريان في لقاء تلفزيوني قائلاً: " إن وائل غنيم وعبد الرحمن منصور القائمين على صفحة كلنا خالد سعيد التي دعت الى الثورة هم من الإخوان" [٦١] ، إلا ان المتظاهرين لم يبدوا ترحيباً بوجود تلك الاحزاب والقوى السياسية وقالوا لهم (كنتوا فين) أي منذ اندلاع التظاهرات في يوم ٢٥ كانون الثاني[٦٢]، فقد ساهم نجاح جمعة الغضب في تصاعد المشاركة الإخوانية، التي اتخذت قراراً قطعياً وحاسماً في المشاركة في الثورة، وأعلن قادة الإخوان إن الجماعة ستتحمل آثار فشل الثورة إن فشلت في

المشهد الحزبي والسياسي في مصر وبمجرد انضمامها الى الثورة يوم ٢٨ كانون الثاني أدت دوراً هاماً في الحفاظ على زخم الاحتجاجات من خلال تقديم الدعم اللوجستي وتنظيم المشاركين، اذ قدم أعضاء الجماعة الطعام والماء للمحتجين، وأقاموا نقاط تفتيش أمنية لمنع القوات الموالية للحكومة من دخول ميدان التحرير[٦٣].

وذكر الأمين العام للمؤتمر الناصري العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري [٦٤] صلاح الدسوقي ، ان مئات الاف من أبناء القاهرة قرروا ان يجتمعوا بعدة ميادين رداً على محاولات السلطات محاصرة ميدان التحرير ، وكان المعتصمون في ميدان التحرير قد منعوا الجيش من فتح المجمعات الحكومية ، بهدف استمرار اعتصامهم ، كما أحتشد المتظاهرون أمام مبنى التلفزيون الرسمي تأكيداً على مطالبهم بتنحية مبارك ،وفي اطار ما اسماه المتظاهرون ب"يوم حب مصر" عمت مصر مظاهرات حاشدة يوم ٩ شباط ، في عدة مدن من الجنوب الى الشمال ، وشهدت الإسكندرية حشد نحو مليون متظاهر وقد امتدت على مسافة ٥ كليو متر وتظاهر عشرات الآلاف في مدينتي طنطا والفيوم وكان للأحزاب السياسية والقوى الفاعلة حضور مميز في المظاهرات[٦٥] ، وفي متابعة لصحيفة الصباح الجديد التي نقل مراسلها ، ان مصدر قضائي من مكتب المدعي العام رفض الكشف عن أسمه ، أكد إنه تم استجواب احمد عز[٦٦] حول بلاغات قدمها العديد من المواطنين أتهموه باستغلال منصبه ، وبلاغاً عن دوره في تزوير الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٠ ، وذكر ان مجموع البلاغات كانت ٣٦ بلاغاً ، كما أضاف المصدر، إنه تم التحقيق مع وزير السياحة السابق حول استغلال منصبه لمنح ملايين الأمتار لصالح شركات تابعة لرجال أعمال لغرض بناء قرى سياحية عليها [٦٧] .

وأُتهم حبيب العادلي في التورط في تفجير كنيسة القديسين القبطية في الأول من كانون الثاني ٢٠١١، التي راح ضحيتها ٢٤ قتيلاً وما يزيد عن ٩٠ مصاباً[٦٨] ، وفي سياق متصل كتب الصحفي محمد فوزي في جريدة الأخبار المصرية ، إن الحدث الأكبر في سلسلة التحقيقات مع رؤوس السلطة هو تحقيق نيابة أمن الدولة العليا طوارئ مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي ، الذي مثُل أمام النيابة العامة ووجهت له تُهم القتل العمد للمتظاهرين بواسطة الشرطة ، والقتل الخطأ والإضرار العمد وغير العمد بالمال العام بعدما "تسبب تركه مهام عمله ، في فوضى ترتب عليها إشعال النيران في أقسام الشرطة وسرقة منازل ومتاجر وشركات ونهبها" والمطالبة الجماهيرية بإعادة المليارات التي نهبها طوال مدة وزارته والتي قُدرت ب(٨ مليارات جنيه) وهي المرة الأولى التي يواجه فيها وزير داخلية سؤال :من أين لك هذا؟ [٦٩] ، كما ذكرت تقارير أجنبية، اخباراً عن تلقي النائب العام المستشار عبد المجيد محمود البلاغ الذي بدوره أحال البلاغ

رقم (١٤٥٠) لسنة ٢٠١١ ، وعرائض النائب العام الى نيابة أمن الدولة طوارئ للتحقيق فيه ، وقدمت عليه بلاغات من المواطنين ومن منظمات حقوق الانسان المصرية حول استعمال الداخلية القوة المفرطة بحق المحتجين في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١، وكان ان استعمل وزراء ومسؤولون سلطاتهم في تخصيص ملايين الأمتار من الأراضي لمستخدمين تربطهم بهم مصالح كبيرة ، ويُشار أن بعض الحالات يكون البائع هو نفسه المشتري ، ومثال ذلك ، كان هناك جزيرة سياحية مشهورة تسمى جزيرة آمون في أسوان ،تبلغ مساحتها ٢٣٨ فداناً كاملة، التي أتهم ببيعها رجل الأعمال ووزير الأسكان السابق احمد المغربي لنفسه ؛ كونه شريكاً في شركة (بالم هيلز) التي أرسيت المزايدة لصالحها بسعر بخس جداً ٨٠ جنيه [٧٠] ، ربما كانت تلك اخر خطوة من جانب نظام مبارك لامتصاص غضب الثوار..

-اجراءات الحكومة :

تمكنت الجماهير الثائرة من اسقاط نظام حسني مبارك في ١١ شباط ٢٠١١، ونتيجة لاقتحام المتظاهرين مقر مباحث أمن الدولة في القاهرة، والأحداث التي رافقتها حلت الداخلية المصرية مباحث أمن الدولة ، مستجيبة لأحد أهم مطالب الثورة، فقد تغيرت رؤية الدولة واحساسها اخيراً انها تمارس الارهاب لتحد من توسع مؤسساتها وتحصرها بأجهزة جديدة لمكافحة الارهاب ، إذ أصدر منصور العيسوي وزير الداخلية الجديد(٦ اذار – ٧ كانون الاول ٢٠١١) قراراً الغى فيه مباحث أمن الدولة بكل إدارتها ومكاتبها في محافظات مصر كافة ، وشُكل بدلاً منها جهاز الأمن الوطني، وهو قسم من اقسام الداخلية اختص حصراً بمحاربة التخريب والإرهاب وحماية الأمن القومي الداخلي على وفق أحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الأنسان ، من دون التدخل في حياة المواطنين ، وأشارت مصادر أن الضباط الذين سيعملون في الجهاز الجديد سيتم اختيارهم في الأيام القادمة ، وقد رحب الإخوان المسلمون بهذه الخطوة [٧١]، وقد قال وزير الداخلية الجديد منصور العيسوي "ان زمن التنصت الهاتفي قد ولى" ، وأكد "انه سلوك لن يُمارس مستقبلاً الا بترخيص النائب العام" ، كما تعهد بألا يتدخل الأمن في التعيينات في الجامعات والمؤسسات وفي اختيار الأئمة ومنح رخص السلاح، وقال ايضاً " إن أغلب موظفي مباحث أمن الدولة لم يعودوا يلتحقوا بمناصب عملهم بعد تنحي مبارك عن الحكم" [٧٢]. كانت تلك على ما يبدو خطوة ايجابية في طريق تهدئة الشارع المصري وطمأنته.

كان من اهم احداث الثورة الرافضة لقمع السلطات وقانون الطوارئ ،هو تأليف لجنة شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية [٧٣] الذي حكم في المدة الانتقالية بعد سقوط الرئيس محمد حسني مبارك ،وقام بتعطل العمل بدستور عام ١٩٧١ ، الذي كان من المقرر الاعداد

لاستفتاء على تغيره من لجنة تشكلت لهذا الغرض في ١٩ آذار ٢٠١١، من عدد من القانونيين منهم، طارق البشري رئيساً للجنة ،و دكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة ، والدكتور حسنين عبد العال العميد السابق لكلية حقوق القاهرة والمستشار ماهر سامي يوسف المستشار الفني لرئيس المحكمة الدستورية العليا والأستاذ صبحي صالح محام نقض ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين والمستشار حسن البدراوي نائب رئيس المحكمة الدستورية والمستشار حاتم بجاتو رئيس هيأة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا وهو مقرر اللجنة ، اما اختصاصات اللجنة فهي ، دراسة وإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعديل المواد ٨٨ و٧٧و٧٦و١٨٩و٩٣ وكافة ما يتصل بها من مواد قد ترى اللجنة المكلفة ضرورة تعديلها لضمان الديمقراطية ، وكذلك دراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل(٧٤).

إن أهم المواد التي اجري عليها التعديلات الدستورية على وفق اجراءات اللجنة المشكلة في ١٥ شباط لعام ٢٠١١ ، المادة ٧٥ ، التي تخص اشتراط أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية مصرياً من ابوين مصريين وان يتمتع بالحقوق السياسية والمدنية ، على أن لا يمتلك هو او احد والديه أي جنسية أُخرى، وأن لا يكون متزوجاً من غير مصرية ، وابدى نائب رئيس الوزراء تحفظه على بعض شروط الترشح للرئاسة فيما يتعلق بزوجة الرئيس مطالباً ان تكون هناك فرصة للمتزوج من عربية ؛ لأن الدستور ينص على ان مصر جزء من الامة العربية وان الخلافات بين الدول العربية لا تؤثر على الحكم ،رافضاً بشكل قاطع الزوجة الأجنبية؛ لأنها ستكون خطراً على الأمن القومي ، وعدلت اللجنة المادة ٧٦ المتعلقة بإجراءات انتخاب رئيس الجمهورية لتجعلها اكثر يسراً ، ؛ فاشترطت حصول المرشح على توقيع ٣٠,٠٠٠ مواطناً في ١٥ محافظة كحد أدنى لقبول الترشيح، او ان يؤيد المرشح للرئاسة ٢٥٠ من اعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ان لا يقل عدد المؤيدين عن ٦٥ من اعضاء مجلس الشعب و٢٥ من اعضاء مجلس الشورى ، و١٠ اعضاء من المجالس المحلية للمحافظات، من ١٤ محافظة على الاقل ، او ان يكون مرشحاً من حزب سياسي له مقعد واحد على الاقل في اي من مجلسي الشعب والشورى، كما نصت على ان لا يقل عمر المرشح للرئاسة عن أربعين سنةً ، وعُدلت المادة ٧٧ التي خفضت مدة الرئاسة من ست سنوات الى اربع سنوات ، والمادة٨٨ التي أقرت الأشراف القضائي الكامل على الانتخابات ، والمادة ٩٣ قد جعلت المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المختصة بالطعون المقدمة في نتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى ، والمادة ١٣٩ التي الزمت رئيس الجمهورية بتعيين نائباً له بعدما كان

هذا الأجراء جوازياً، والغاء المادة ١٧٩ التي كانت تختص بإجراءات مكافحة الارهاب، وأشارت المادة ١٤٨ الى تعديل إجراءات آليات ومدة حالة الطوارئ ، أما المادة ١٨٩ شملت وضع آليات لإلزام مجلس الشعب المنتخب بعد إقرار التعديلات لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد(٧٥).

لم تؤد اصلاحات الحكومة المؤقتة الى استقرار الاوضاع في مصر، ربما لوجود فلول من النظام السابق وانتشار الفكر الارهابي التكفيري مثير الفتن بين الطوائف والديانات ،اذ واجهت الحكومة المصرية بقيادة الجيش تحدياً كبيراً بعد أشتباكات بين المسلمين والأقباط في حي (امبابة) مساء يوم السبت ٤ أيار ٢٠١١،التي استمرت يومين ؛ بسبب احتجاز امرأة مسيحية أعلنت إسلامها ،في كنيسة(مارمينا) ، ومع تصاعد الحوادث ، حاصر السلفيون الكنيسة وحاولوا اقتحامها، مما دفع الأقباط الى إطلاق أعيرة نارية من أعلى مبنى الكنيسة، وهاجم السلفيون منازل الأقباط ومحلاتهم وأشعلوا النار فيها ، وذكرت مصادر رسمية إن الاشتباك يعد الاسوء منذ أعمال العنف الطائفي في التاسع من آذار ٢٠١١ ، إذ أسفرت عن مقتل١٢ شخصاً واصابة ٢٣٢ آخرين وإحراق الكنيسة وكل محتوياتها ، وذكر الجيش إن ١٩ شخصاً سيمثلون أمام محكمة عسكرية ، بشأن أحداث العنف التي وقعت ، في يوم الاحد ٩ أيار ٢٠١١ واكد انها من بين الاعمال الارهابية، فيما توجه مئات من الشبان المسيحيين الى وسط القاهرة متجهين نحو مبنى الإذاعة والتلفزيون ،مطالبين بتنحي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي (٧٦)، قابلتهم مجموعة من المسلمين الذين حاولوا تهدئة المسيحيين، لكن وقعت اشتباكات بين الطرفين وتبادل الطرفان الرشق بالحجارة ما أدى الى إصابة ٤٢ شخصاً(٧٧) .

من جانبه ، صرح وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي (٧ آذار ٢٠١١-١ ايلول ٢٠١١) في بيان له بعد اجتماع مجلس الوزراء ، إنه قرر منع التجمهر حول دور العبادة حفاظاً على قدسيتها وعلى أمن المواطن، ومن جهتها استنكرت جماعة الإخوان المسلمين أحداث العنف التي جرت ، وقال محمد بديع المرشد العام للجماعة على موقع الجماعة على الانترنيت " إن الإخوان ومن قبلهم الإسلام يستنكرون كل رسائل الإرهاب ولا يوجد في الإسلام مثل هذا الإجرام "، فيما عقد الأزهر الشريف الذي يُعد أكبر مؤسسة دينية في مصر ، اجتماعاً طارئاً لمناقشة ما آلت اليه تلك الاشتباكات ووجه مفتي الجمهورية دعوة الى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ، وعبر العلمانيون المصريون ايضاً عن قلقهم إزاء ما يرونه تراخياً تجاه عنف السلفيين منذ الإطاحة بمبارك وغالباً ما يندلع العنف الطائفي في مصر؛ بسبب اعتناق أفراد من أحدى الديانتين للديانة الأخرى على الرغم من التلاحم الكبير بين المسلمين والمسيحين في أثناء ثورة ٢٥ كانون الثاني ،

إلا إن التوترات الطائفية برزت الى السطح مرة أخرى بفعل الحقن الذي تسبب به اعلام المتشددين دينياً ورعاة الارهاب(٧٨).

ومن أهم الإجراءات التي قام بها المجلس العسكري الاعلى قبل البدء بالانتخابات، هو اعلان استعداده لتعديل قانون الطوارئ ، الا ان مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود بين مصرو(إسرائيل) في يوم الخميس ١٩ آب ٢٠١١، في أثناء اشتباكات القوات الاسرائيلية مع مسلحين فلسطينيين ، أثار الجماهير المصرية مما اضطرت الحكومة المصرية الى التريث في تعديل قانون الطوارئ آنذاك ، وقد أصدرت الحكومة (الإسرائيلية) على إثر الحادث بياناً اعتذرت فيه وتأسفت عقب مقتل الجنود المصريين ، حيث قال وزير الدفاع (الإسرائيلي) إيهود باراك (٢٠٠٧-٢٠١٣) ان " إسرائيل تأسف لمقتل افراد من قوات الأمن المصرية خلال الهجوم على الحدود بين إسرائيل ومصر" ، وقال مسؤول الاتصال مع الفلسطينيين ومصر عاموس جلعاد وهو رئيس الدائرة الأمنية والعسكرية في وزارة الدفاع (الإسرائيلي) ان " إسرائيل حريصة على الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر ، وتعدّها عنصراً جوهرياً للبقاء على الاستقرار في الشرق الأوسط "، وأكد جلعاد على ان العلاقات مع مصر تقوم على " الحوار المتعاون" وانه لم يتضح بعد من قتل افراد الأمن المصريين (٧٩) ، في إشارة الى إخلاء مسؤوليتهم من الحادث وربما أرادوا إلقاء اللوم على المسلحين الفلسطينيين ، علماً ان (إسرائيل) كانت قلقة تجاه طبيعة علاقتها مع مصر منذ اندلاع الثورة في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، من جانبها عدّت الحكومة المصرية إن اعتذار الحكومة (الإسرائيلية) لا يتناسب مع جسامة الحادث، جاء ذلك في بيان اوضحت فيه ان: " البيان الإسرائيلي وان كان ايجابياً في الظاهر، إلا إنه لا يتناسب مع جسامة الحادث وحالة الغضب المصري على التصرفات الإسرائيلية" ، جاء ذلك في الوقت الذي كانت مصر قد قررت سحب سفيرها لدى (إسرائيل) احتجاجاً على مقتل الجنود المصريين ، فيما عُد ذلك خرقاً لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام اللتين وقعتا بين الجانبين في عام ١٩٧٧(٨٠) ،وقد أعلن التلفزيون المصري الرسمي هذا القرار ، وفي السياق نفسه ، واصل مئات المتظاهرين في مصر المطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من مصر وقطع العلاقات مع تل ابيب ، وإلغاء اتفاقية كامب ديفيد ورفع شعار " الشعب يريد إسقاط كامب ديفيد " و" مش حنمشي السفير يمشي"، حيث تسلق أحد المتظاهرين يدعى أحمد الشحات واجهة السفارة الأمامية وأنتزع العلم الإسرائيلي من عليها وعلق مكانه العلم المصري ، وقد حاولت الشرطة العسكرية اعتقاله، إلا ان مئات المتظاهرين نجحوا في أبعاده عنهم، كما أعلنت حركة "٦ ابريل" انضمامها للاعتصام أمام السفارة ودعت جميع أعضائها للنزول والمشاركة مع تنبيه أعضائها بعدم اقتحام السفارة والابتعاد عن أي اشتباكات

لا داعي لها ، واستمرت التظاهرات ليومين على التوالي ، فيما عاد السفير الإسرائيلي الى تل أبيب على متن طائرة أقلعت من القاهرة على إثر اقتحام المتظاهرين السفارة الإسرائيلية، وقام المتظاهرون المقتحمون برمي وثائق سرية من أحد مكاتبها في أعلى مبنى السفارة، وأسفرت المواجهات العنيفة التي وقعت بين قوات الأمن والمتظاهرين بحسب إعلان وزارة الصحة المصرية عن سقوط ٤٥٠ جريحاً ووفاة أحدهم ، فيما بثت القنوات الفضائية صوراً لأوراق تتساقط من الطابق الذي فيه السفارة[٨١].

وفي متابعة للصحف العراقية لمستجدات الأحداث في مصر ، نقلت صحيفتا الصباح الجديد و المراقب العراقي خبراً مفاده ، إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم ، اصدر قراراً يقضي بتعديل بعض الأحكام المتعلقة بإعلان حالة الطوارئ في أثناء مدة سيرانها ليتواكب مع الوضع الذي تمر به البلاد ، وجاء قرار التعديل بهدف مواجهة حدوث اضطرابات في الداخل و اخطار الإرهاب كافة والإخلال بالأمن القومي، وجاء في قرار التعديل ما نصه:" تطبق الأحكام العرفية على إعلان حالة الطوارئ خلال مدة سريانها على حالات حدوث اضطرابات في الداخل و الاخطار الإرهاب والاخلال كافة، بالأمن القومي والنظام العام بالبلاد او تمويل ذلك كله وحيازة الأسلحة والذخائر والإتجار بها وتصدير المواد المخدرة والإتجار فيها " وتابع القرار ان الأحكام المترتبة على إعلان الطوارئ تسري ايضاً على " أعمال البلطجية ، والاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت وتعطيل المواصلات وقطع الطرق ، وبث وإذاعة اخبار او بيانات او اشاعات كاذبة"[٨٢] . من جانبه ، قال رئيس الوزراء المصري عصام شرف [٨٣]، ان اتفاقية كامب ديفيد للسلام التي تربط بلاده مع (اسرائيل) من عام ١٩٧٧ "ليست شيءً مقدساً"، وبالتالي فهي مفتوحة للنقاش والتغيير إن كان ذلك يصب في مصلحة المنطقة ويعزز السلام العادل اذا لزم الأمر، وصرح رئيس الوزراء (الاسرائيلي) بنيامين نتنياهو (٢٠٠٩–)، انه متمسك باتفاقية كامب ديفيد ، وأشاد بدور القوات المصرية التي تصدت لحادث الاقتحام و"منعت كارثة" على حد قوله[٨٤]، وعلى إثر اصدار الحكومة المصرية توجيهات تتعلق بتفعيل قانون الطوارئ و أجراء بعض التعديلات عليه ، خرج مئات المصريين في تظاهرات حاشدة في قلب العاصمة يوم الجمعة ١٨ ايلول ، التي أُطلق عليها " جمعة لا للطوارئ" للمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ووقف محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية ، فضلاً عن المطالبة بتسليم البلاد الى سلطة مدنية بأسرع وقت ، فقد انطلقت المظاهرات من ميدان التحرير وتوجهوا الى مقر رئاسة الوزراء القريب منهم ، مما أدى الى شلل في حركة المرور في شارع قرب القصر العيني ومجلس الشعب وعدد من الشوارع المتفرعة منهما، واشترك في المظاهرات أكثر من ٣٠ حركةً وائتلافاً وحزباً سياسياً من

ابرزها ، ناشطون من ائتلاف شباب الثورة ، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية وعدد من الأحزاب ، ومن التيارات المشاركة كان منهم سلفيون واشتراكيون ، فضلاً عن ناشطين من حملة دعم البرادعي ، في ظل وجود أمني مكثف في محيط مجلس الوزراء، حيث هتف المتظاهرون ضد تفعيل قانون الطوارئ وطالبوا بإلغائه ، مؤكدين إن استمرار قانون الطوارئ لثلاثين عاماً هو أحد أسباب اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، وطالبوا بسرعة تخلي المجلس عن السلطة ، مؤكدين استمرارهم في التظاهرات حتى الغاء القوانين الاستثنائية كافة، وطالب المتظاهرون بسرعة تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية مؤكدين ان" الإضراب حق مشروع ضد الفقر وضد الجوع" ، وقد أستمرت التظاهرات لعدة ساعات قبل ان تنفض في هدوء من دون احتكاك مع عناصر الجيش والشرطة ، فيما عارضها احزاب وقوى أخرى ، منها حزب الحرية والعدالة [٨٥] ، وحزب الوفد ،وحزب النور[٨٦] ، وحركة "٦ ابريل" ،من جانب آخر، أثارت التعديلات التي أدخلتها الحكومة الانتقالية على انتخابات مجلس الشعب جدلاً واسعاً بين مختلف القوى السياسية، اذ رأى البعض أنها تصب في مصلحة جماعات معينة، فيما رحبت جماعات أخرى بتلك التعديلات ، ففي حينها ذكرت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية وموقع "اخبار مصر" ان تلك التعديلات تقضي أن يكون انتخاب ثلثي نواب المجلس بنظام القائمة الحزبية المغلقة والثلث الأخير بالنظام الفردي ، وأن يتألف المجلس من ٤٩٣ عضواً بدل من ٥٠٤ ، كما كان متبعاً من قبل، علماً ان هذه التعديلات أتت بعد مدة من (الشد والجذب) بين القوى السياسية التي تخوفت من عودة فلول النظام السابق الى البرلمان في ظل إقرار نسبة ٥٠% للقائمة و٥٠% للفردي[٨٧] . تباينت آراء القوى السياسية إزاء التعديلات التي اجراها مجلس الوزراء على قانون مجلس الشعب مشيراً الى رفض رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي رفعت السعيد هذه التعديلات قائلاً انها (أصبحت أسوأ وان المستفيد منه هم الإخوان المسلمين وفلول الحزب الوطني المنحل) وتابع السعيد قائلاً "نحن بهذه التعديلات أعطينا ١٥٠ مقعداً لأفراد ليسوا أحزاب مثل الإخوان، وفلول الحزب الوطني المنحل ومن معهم من الموالين " اي انهم سيدعمون افراداً من جماعاتهم ،وشدد بالمطالبة على تطبيق نظام القوائم، اما الرئيس الشرفي لحزب الوفد المستشار مصطفى الطويل فقال" ان الانتخابات بطريقة القائمة هي افضل للأحزاب" وانظم الإخوان الى القوى المعارضة للتعديلات واكدوا ان التيار السلفي يرحب بتلك التعديلات[٨٨] .

مما تقدم يتضح ان الثورة في مصر التي اندلعت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، كانت من نتاج الشعب المصري ، الذي أستمد الحماس من الثورة التونسية التي اندلعت في أواخر عام ٢٠١٠ ، وأعطتهم أملاً بأنهم قادرون على التعبير عن رفضهم للنظام القائم ، لاسيما بعد الانفجار

الإرهابي الذي طال الكنيسة القبطية في الإسكندرية في الأول من كانون الثاني ٢٠١١ ، وتنظيم عدة احتجاجات استنكاراً للعمل الإرهابي ، ، حينما أخذ الشباب المصري يُحشد الناس للتظاهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

الخاتمة:

يعتمد اغلب الباحثين الاكاديميين العراقيين في مجال البحث التاريخي ومجال البحث السياسي على الصحف العراقية، فهي من المصادر المهمة للبحث والتقصي، ويجد المهتم بدراسة مجريات احداث الثورة المصرية وحالاتها، مادة دسمة في هذه الصحف معززة بالوقائع والتواريخ فضلاً عن الآراء والتحليلات؛ كونها رصدت احداثها وتابعتها بشكل دقيق ومتواصل ، اذ أسهم كتابها بتقديم المقالات التحليلية، فقد نقلت أخبار الثورة وحللتها من خلال أقلام كُتابها الذين تنوعت مشاربهم الفكرية والسياسية وتخصصاتهم ما بين صحفي وأكاديمي ومؤرخ ومثقف وسياسي ، وقد قدمَ بعضهم نقداً ملماً بتطورات الأحداث ، جمع بين المدح والثناء وآخر قدمَ نقداً بناءً لحركة الثوار ومطالبهم وتصرفاتهم ، وجاء هذا الاهتمام من الصحف العراقية ؛ كونها اصبحت تتمتع بحرية كتابة وتحليل ومتابعة منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣، وهذا ما منح المقالات تنوع في الطرح ، فمنها ذات بُعد ديمقراطي وآخر اسلامي ومنها القومي العربي . اهتمت الصحف العراقية بأحداث الربيع العربي بشكل عام والثورة المصرية التي اندلعت شرارتها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ ، كونها ثورة سلمية وذات مطالب مشروعة ،إذ رصدت أهم الأسباب التي أدت الى إشعال فتيل الثورة ،والتي عزتها الى اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، تراكمت عبر عقود عدة من الحكم البوليسي المستبد ، إذ ركزت معظم الصحف العراقية على مدى الظلم والاضطهاد والفقر والبطالة وشعور القاعدة الجماهيرية العريضة بالضجر ، فضلاً عن الفساد السياسي والاداري الذي كان مستشرياً في جميع مؤسسات الدولة ، والتهميش الذي دفع بعض المواطنين للانتحار؛ بسبب ضيق العيش تعبيراً عن حالة اليأس التي وصل اليها المواطن المصري. اعتمدت الصحف العراقية في نقل احداث الثورة المصرية وتطورات الاحداث على مصادر عدة كان اهمها الوكالات الرسمية العالمية والعربية تلك التي كان لها مراسلون في ميادين الاعتصامات المحلية مثل: وكالة فرانس برس الاخبارية الفرنسية ، ورويترز البريطانية و يونايتد برس إنترناشونال الأمريكية ووكالة (الواشنطن تايمز) الأمريكية، وكالة أسوشييتد برس الأمريكية وقناة الجزيرة ، وقناة العربية نيوز، وقناة (بي بي سي) نيوز العربية ، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي، وصفحات الناشطين المصرين (المدونين) على

الفيسبوك واليوتيوب وتوتير، والقنوات المصرية المعارضة مثل :"قناة النيل" و "اليوم السابع" و"المصري اليوم" و" الدستور" و" مصراوي "وغيرها.

سلطت الصحف العراقية الضوء على مسألة كانت تهم استقرار مصر والمنطقة العربية عموماً، وهي العمليات الارهابية التي انتشرت على طول الخارطة العربية وكانت اهدافها واحدة هي تأسيس دول تصطبغ بالصبغة الاسلامية بوسائل ارهابية شديدة الفتك من استعمال التفجيرات والقتل بأساليب الذبح والتصفيات فضلاً عن الانتحاريين المفخخين وهي ظاهرة دخيلة على المجتمعات العربية لا نبالغ ان وصفناها بانها صنيعة مخابرات دولية همها الاول اضعاف المنطقة واستغلال الارباك السياسي الذي اصابها ؛بسبب الانظمة الدكتاتورية، وهنا يأتي تتبع الصحف العراقية لحادثة الكنيسة وما رافقها من اعمال عنيفة واقتتال ديني بين المسلمين والاقباط، ويبدو انها اهتمت بذلك؛ لان العراق خاض الاحداث نفسها ،الا انها ركزت على اساليب السلطة التي كشفت عنها الصحف على ان لها يد في اذكاء هذا الصراع من اجل بقاء حكومة حسني مبارك واستمرارها، اذ ركزت على الاساليب السياسية والبوليسية والقانونية التي لعبت بها السلطة ووظفتها وروجت لها وكانت التفاتة ذكية من الصحف العراقية وكتابها، فقد اهتمت الصحف العراقية بالتطورات التي جرت في مصر بعد نجاح ثورتها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، ولاسيما ما حصل من تغيرات في النواحي الدستورية والقانونية التي انعكست بدورها على اجراء انتخابات جديدة كل ذلك بفعل رفض الارهاب الذي اسهمت به الحركات التكفيرية ومخابرات السلطة واستمرار عملها بقانون الطوارئ الذي دعم تشبث الحاكم بالسلطة وعزز كيانه وقواها ؛ حيث شهدت مصر تعديلات دستورية جاء بعدها استفتاء شعبي أقر تلك التعديلات في ١٩ آذار ٢٠١١ ، التي شملت ١١ مادة دستورية ، كان اهمها ما يخص شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وتقليص الدورة الرئاسية وتحديد سلطات رئيس الجمهورية والبرلمان بمجلسيه الشعب والشورى ، والملاحظ لفحوى التعديلات الدستورية يتبين بأنها مثلت بداية بناء ديمقراطي ،لاسيما وانها تسمح بتشكيل مؤسسات ديمقراطية من شأنها ان تنظم الحياة النيابية في مصر، وان انتخاب برلمان ورئيس جمهورية في أثناء ستة اشهر سيسهم في إنهاء الانفلات الأمني من جهة واستعادة الاقتصاد لعافيته من جهة أخرى ، والأهم إنهاء حكم العسكر وعودة العسكر الى ثكناتهم ما قد يصب في المصلحة العامة ،لذا نقلت الصحف العراقية ادق تفاصيل المرحلة الانتقالية ، بدءاً من اجراءات المجلس العسكري والحكومة الانتقالية في تهيئة الاجواء للانتخابات من خلال اصدار تعديل قانون تشكيل الاحزاب في حزيران ٢٠١١، الذي سمح

بتسهيل تأسيس الاحزاب السياسية وتذليل العقبات أمام تشكيلها، وصولاً الى التحضيرات لانتخابات مجلسي الشعب والشورى.

الهوامش

١-عُدت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠، الأكثر تزويراً في تاريخ الانتخابات في جمهورية مصر ، وهي انتخابات تشريعية أُجريت الجولة الاولى منها في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٠وتمت الجولة الثانية في ٥ كانون الاول، وكان عدد المقاعد التي تنافس عليها المرشحون لهذه الدورة (٤٤٤) مقعداً، فضلاً عن (٦٤) مقعداً خُصصت لصالح المرأة ليصبح عدد الاعضاء الذين يتم انتخابهم (٥٠٨) عضواً ، ويضاف اليها الاعضاء الذين يُعينهم رئيس الجمهورية وعددهم (١٠) اعضاء وبذلك يكون عدد اعضاء مجلس الشعب (٥١٨) عضواً ، ادت تلك الانتخابات إلى زيادة سخط الشارع المصري لاسيما الاحزاب السياسية، إذ بلغ عدد الطعون ضد أعضاء المجلس (١٥٢٧) طعناً ، فضلاً عن احكام نهائية ببطلان انتخاب (١٩٦) عضواً ، وان (٣٢) عضواً فقط كانت عضويتهم صحيحة في مصر، وكان ذلك التزوير بسبب التعديلات الدستورية لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٧) التي أعطت قوة للسلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذي ، إذ أُستعمل الترهيب والقمع لضمان اغلبية برلمانية ، وانتهاك حقوق القضاء في الاشراف على الانتخابات . اشارت صحيفة الدعوة الى إن فوز الحزب الوطني بأغلبية ساحقة بلغت(٩٧%) من مقاعد مجلس الشعب إلى إصابة المواطن المصري بالإحباط؛ لأن نتيجة الانتخابات كانت تناقض الواقع في الشارع المصري ، إذ زور الحزب الوطني عمليات التصويت بشكل واسع ، فالكل كان يتوقع عدم نجاح الانتخابات الأخيرة شأنها شأن الانتخابات التي سَبقتها ، إلا إن الطريقة التي أدار فيها "بلاطجة " الحزب الوطني بقيادة احمد عز فاقت كل التوقعات فتزوير الانتخابات كان واضحاً للمتابع ، فقد شكلت تلك الاحداث مقدمة لثورة الغضب ، وعدّت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠١٠، نقطة تحول ساهمت في اسقاط نظام حكم الرئيس حسني مبارك؛ بسبب ممارسته الترهيب والقمع لضمان فوز حزبه بالانتخابات: صحيفة الصباح، العدد ٢١٦٥ ،٢ شباط ٢٠١١؛ صحيفة العهد، العدد٢٢١، ١٦ شباط ٢٠١١؛ صحيفة الدعوة ، العدد ١١٩٤، ٢٧ شباط ٢٠١١ .

٢-ثورة تونس٢٠١٠: اندلعت تلك الثورة في يوم ١٧ من كانون الأول عام ٢٠١٠ ، مجسدةً الإرادة الشعبية التونسية وتُعد منعطفاً حاسماً ليس في تاريخ تونس فحسب بل في تاريخ الوطن العربي ، وقد اطلق عليها ثورة الغضب او الربيع العربي ، وكانت الشرارة التي اشعلت الثورة هي ما قام به الشاب التونسي محمد بوعزيزي في احراق نفسه امام مبنى مديرية البلدية في ولاية سيدي ابو زيد، وهي اعنف وسيلة واشدها دلالة على رفض الواقع القائم والاحتجاج عليه ، وعلى اثر هذا الحادث تجاوب الشعب التونسي ، وقد استمرت التظاهرات الى ١١ شباط ٢٠١١ أي ما يقارب ٢٤ يوماً متواصلةً ،انتهت بسقوط نظام زين العابدين بن علي ، وخلعه بعد حكم دام ٢٣ عاماً : للمزيد يُنظر: شفيق احمد عبد الرحمن أبو حشيش ، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الازهر ، غزة ،٢٠١٤، ص٨٢.

[٣]– صحيفة المدى ، العدد ٢٠٣٠، ١ شباط ٢٠١١ صحيفة العدالة، العدد ٢٠٥٠ ، ٢ كانون الثاني ٢٠١١ ؛ صحيفة المدى ، العدد٢٠٠٢ ،٢ كانون الثاني ٢٠١١.

[٤] – صحيفة الصباح الجديد، العدد ١٩٩٠ ،٢ كانون الثاني ٢٠١١.

[٥] –البابا شنودة الثالث: عالم لاهوتي ولد في آب ١٩٢٣ في قرية سلامة في محافظة اسيوط ، اسمه قبل الرهبنة نظير جيد روفائيل ،درس التاريخ الفرعوني والاسلامي والتاريخ الحديث في جامعة فؤاد الاول ، كلية الآداب /قسم التاريخ ، عُين في جامعة عين شمس ١٩٤٣، اتم دراسته عام١٩٤٧ وادة عمله ضابط احتياط في سلاح المشاة ،وكان له نشاطات في الكنيسة، دخل الكلية الاكليركية وتخرج فيها عام ١٩٤٩ ،وسم راهباً بأسم انطونيوس السرياني في عام ١٩٥٤، كرس حياته للرهبنة ، جلس على كرسي البابوية في الكاتدرائية المرقسية الكبرى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١واصبح البابا رقم (١١٧) في تاريخ البطاركة، لقب بـ(بابا العرب :يوسف حبيب، الانبا شنودة المعلم، مصر ، ١٩٧٢.

[٦]– صحيفة المؤتمر ، العدد ٢٢٠٠، ٥ كانون الثاني ٢٠١١.

[٧]– صحيفة تجديد ، العدد ٢١، ٥ كانون الثاني ٢٠١١؛ صحيفة الاتحاد ، العدد ٢٥٢٤ ، ١٠كانون الثاني٢٠١١ .

[٨] – صحيفة المدى ، العدد ٢٠٠٢ ، ٢ كانون الثاني ٢٠١١.

[٩] – محمد حسني مبارك : ولد عام ١٩٢٨ ، في قرية كفر في محافظة المنوفية ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٨وحصل على البكالوريوس في العلوم الجوية عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٦٧ عين مدير الكلية العسكرية ، وفي عام ١٩٧٢ عين نائباً لوزير الدفاع ، وشارك في التخطيط لحرب عام ١٩٧٣ ، وتولى حكم مصر في ١٤ تشرين الأول ١٩٨١ ، بعد اغتيال السادات ، واجهت سياسته الداخلية مصاعب ، فلم يتمكن من حل مشكلة البطالة والتضخم والتنامي السكاني ، اما سياسته الخارجية لقيت ترحيب من الغرب ، جدد ولايته في الاعوام ١٩٨٧ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٩، ٢٠٠٥، وتعد الاخيرة اطول مدة حكم ، أجبر على الاستقالة يوم ١١ شباط ٢٠١١، عن عمر ناهز ٨٣ عاماً بعد ما قامت ثورة ٢٥ يناير ضده، التي طالبت بعزله ومحاكمته، توفي ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٠:للمزيد ينظر: .ابو مسلم يوسف ، موسوعة حكام مصر من الفتح الإسلامي حتى العصر الحديث والمعاصر ٦٤١– ٢٠٠٦م ، مطبعة كتب عربية ، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٦٣٣؛ آلان غريش– دومينيك يدال، الأبواب المائة للشرق الأوسط ،ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي ، بيروت،٢٠١٠،ص٢٩٩

[١٠] – صحيفة التآخي ، العدد ٦٥ ،١٠ كانون الثاني ٢٠١١

[١١] – صحيفة المواطن الجديد، العدد ٦، ٧ كانون الثاني ٢٠١١

١٢ – صحيفة الصباح ،العدد ٢١٤٥، ٤ كانون الثاني ٢٠١١؛صحيفة التآخي، العدد ٦٠١٥ ، ٦ كانون الثاني ٢٠١١.

١٣ – صحيفة المؤتمر ،العدد ٢٢٠٠ ، ٥ كانون الثاني ٢٠١١ .

١٤ – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٨٩١، ٣ كانون الثاني ٢٠١١ .

[١٥] – احمد محمد احمد الطيب الحساني: الامام الاكبر شيخ الازهر ، (الامام الثامن والاربعون) منذ آذار ٢٠١٠ ،والرئيس السابق لجامعة الازهر ، ورئيس مجلس حكماء المسلمين ،ومفتي الجمهورية سابقاً ، من محافظة الاقصر في صعيد مصر وهو من اسرة صوفية من مواليد ١٩٤٦، وهو استاذ في العقيدة الاسلامية ، كان عضواً في لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي، عمل محاضراً جامعياً لمدة من الزمن في فرنسا ، فقد ترجم

العديد من الكتب والمراجع الفرنسية الى اللغة العربية ، كما لديه العديد من المؤلفات في الشريعة والفقه ، والتصوف الاسلامي ويكيبيديا ، احمد الطيب: https:ar.m.wikipedia,org>

[١٦] – صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٥٢، ٤ كانون الثاني ٢٠١١ .

[١٧] – صحيفة التآخي ، العدد ٦٠١٦ ، ٩ كانون الثاني ٢٠١١.

[١٨] – تنظيم القاعدة او ما يسمى بقاعدة الجهاد : هو تنظيم جهادي متعدد الجنسيات ، تأسس في أثناء الجهاد افغانستان في المدة بين اب ١٩٨٨ واواخر ١٩٨٩واوائل ١٩٩٠، أسسه (أسامة بن لادن وايمن الظواهري وعبد الله عزام وممدوح سالم ووائل جمزة) في بيشاور في باكستان سميت بهذا الاسم لان بدايتها كانت عبارة عن قاعدة بيانات بأسماء المجاهدين في أفغانستان وجنسياتهم والتدريبات التي تلقوها ، يدعو الى الجهاد الدولي ،ويتركز حالياً في أفغانستان واليمن ومصر والصومال ،وقد التزم التنظيم بتعاليم سيد قطب ، نفذت القاعدة اهدافاً عسكرية ومدنية في عدة دول ولاسيما التي تستهدف مصالح الولايات المتحدة الامريكية : للمزيد يُنظر: عبد الباري عطوان، القاعدة التنظيم السري ، ط١، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٧٢-٧٤.

١٩ – صحيفة الصباح الجديد ، العدد، ١٨٩٢ ،٤ كانون الثاني ٢٠١١.

٢٠ – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٨٩٣، ٥ كانون الثاني ٢٠١١.

٢١ – صحيفة العدالة ،العدد ٢٠٥١ ،٣ كانون الثاني ٢٠١١؛صحيفة المؤتمر، العدد ٢١٩٩ ،٤ كانون الثاني ٢٠١١

[٢٢] – صحيفة بدر ، العدد ١٧٤٣، ١٢ كانون الثاني ٢٠١١.

[٢٣] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٠٥، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

[٢٤] – شارك في المؤتمر سبعة من الأحزاب المعارضة هم (الوفد، والكرامة، والناصري، والجبل، وتجمع والغد والجبل والجبهة الديمقراطية) فضلاً عن قوى سياسية أخرى هي (الجمعية الوطنية للتغيير وحركات اقباط من اجل مصر وتيار التجديد الاشتراكي وجمعية تحالف المصريين الأمريكيين ومنظمات حقوقية) ، صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٥٩ ، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

[٢٥] – حزب الوفد : تأسسَ الحزب في تشرين الثاني ١٩١٨بعد الحرب العالمية الاولى ،اسسه سعد زعلول ،وقد اكتسب اسمه من لقاء ١٣تشرين الثاني ١٩١٨،عندما تزعم سعد زعلول مع عدد من الوطنين الحركة الوطنية وشكل هيأة او جمعية قابلت المندوب البريطاني للمطالبة بحقوق مصر بالحرية والاستقلال والحكم النيابي ، وما نجم عن هذا اللقاء من تداعيات ادت الى اندلاع ثورة آذار ١٩١٩ ،صُدق على القانون الداخلي للوفد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٩تألف من (٢٦) مادة وكان هدفه الاساس هو السعي بالطرق السلمية والمشروعة لاستقلال مصر استقلاً تاماً ،تشكلت اللجنة المركزية للوفد عام ١٩١٩، قاد الوفد انتفاضة الشعبية في العام نفسه ضد الانكليز ، في بداية تأسيسه ادعى تمثيل مصر كأمة وفي اثناء المدة ما بين (١٩١٨-١٩٢٣) شكل الوفد عدة تنظيمات مرتبطة به، فاز الوفد في انتخابات ، بأغلبية ساحقة ،وشكل اول وزارة له عام ١٩٢٢، للمزيد يُنظر: نعمان جمعة ، تاريخ الوفد ، جمال بدوي ولمى المطيعي (محرران)، ط١،دار الشروق ،القاهرة-٢٠٠٣،ص٣٢-٣٦؛ كاريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه١٩١٩ -١٩٣٩(مع فصل خاص عن الوفد

الجديد ومستقبل النظام السياسي التعددي في مصر) ، ترجمة عبد السلام رضوان، الهيأة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشؤون الفنية، القاهرة، ٢٠٠٩.

[٢٦] – صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٥٩ ، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

[٢٧] – صحيفة المؤتمر ، العدد ٢٢٠٣ ، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

[٢٨] – الإخوان المسلمين : هو تنظيم اسلامي سياسي ، اسسه حسن البنا عام ١٩٢٨ في مدينة الاسماعيلية، كان هدفها حماية القيم الاساسية للإسلام ، وعني اول مؤتمرين للجماعة عامي ١٩٣٣–١٩٣٤ بالشؤون العامة للجماعة ، ودعا البنا الى العودة الى للنهضة الحقيقية والاصيلة التي شهدتها مصر قبل الحرب العالمية الاولى ، ومن أهم العوامل التي دفعت البنا على نشر دعوته هو مواجهة الافكار التي نادت بها الارساليات الانكليزية التي هيأ الاحتلال البريطاني لمصر الارضية المناسبة لها منذ عام ١٩١٤، ثم أنتقل نشاط الإخوان الى مدينة القناة، وبعد انتقال مؤسسها حسن البنا الى القاهرة عام ١٩٣٣، وبعد ازدياد عدد انصاره أصبحت القاهرة بمثابة مركز القيادة والتنظيم للإخوان المسلمين، وبعد اغتيار البنا عام ١٩٤٩،الحق ضرراً بالغاً بالإخوان المسلمين: للمزيد يُنظر: عبد الهادي عبد الحكيم الخطيب، الدور السياسي لحركة الإخوان المسلمين ١٩٣٦–١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،، جامعة القاهرة ،١٩٨٠، ص٥٤؛ صباح عزوز ،دراسة في ثنائية الدين والسياسة حالة الإخوان المسلمين في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بوضياف بمسيلة ، تونس ،٢٠١٦، ص٢٢١–١٢٣

[٢٩] – صحيفة الصباح ، العدد ٢١٤٤ ، ٣ كانون الثاني ٢٠١١.

[٣٠] – الحزب الوطني الديمقراطي: اعلن الرئيس محمد انور السادات عن تأسيسه عام ١٩٧٨، وتولى رئاسة الحزب، وانظمت له اغلبية قيادات حزب مصر الاشتراكي ، قدم الحزب نفسه على أنه الوريث الطبيعي لثورة حزيران ١٩٥٢ ، وبعد وفاة السادات طالب زعيم حزب الوفد سراج فؤاد الدين واعضاء المعارضة ابقاء الرئيس حسني مبارك بعيداً عن زعامة الحزب الا ان مبارك جمع بين منصبه كرئيس للجمهورية ورئاسة الحزب الوطني ١٩٨١: يُنظر: Robert Springborg , Mubarak's Egypt :Fragmentation of the political order.(U.S.A :Westview prees,1989) p.p156–157

[٣١] – صحيفة التآخي ، العدد ١٢٠٩ ، ٤ كانون الثاني ٢٠١١.

[٣٢] – في عام ١٩٥٨ ، و طبق في ٥ تموز ١٩٦٧ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر(صبيحة يوم النكسة التي حلت بمصر يوم الخامس من حزيران١٩٦٧ واستمر العمل به في عهد الرئيس أنور السادات وأُدخلت بعض التعديلات في عام ١٩٧١ على المادة (١٤٨) لتصبح:" يعلن رئيس الجمهورية الية الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية ليقرر ما يراه بشأنه" ولم يقرر السادات رفعه إلا في أيار ١٩٨٠، لكن بعد ثمانية عشر شهراً فقط تم اعادة العمل به من الرئيس محمد حسني مبارك ، عقب اغتيال الرئيس أنور السادات ١٩٨٠ وتوليه السلطة، واستمر العمل بهذا القانون حتى احداث ثورة٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، فبموجب هذا القانون توسعت أعمال الشرطة وُعلّقت الحقوق الدستورية وفُرضت السلطات الرقابية ، وقُيدت النشاطات السياسية غير الحكومية مثل التنظيمات السياسية غير المرخصة ، وحُضر رسمياً أي تبرعات مالية غير مسجلة، وحدَ القانون من نشاط الحياة السياسية، لاسيما المظاهرات

والاحتجاجات والعصيان المدني، إذ وضع قيود على حريات الأشخاص في الاجتماعات والإقامة ، فضلاً عن تقييد الصحف ووسائل التعبير والدعاية والاعلان كافة، وكان من اسباب سخط الشعب المصري وكان يتم تمديد حالة الطوارئ كل عامين وآخر تمديد له كان في عام ٢٠١٠ : صحيفة الزمان ، العدد ٣٨٨٠ ، ٢٤ نيسان ٢٠١١؛ احمد سيف الإسلام حمد ، مدى دستورية قانون الطوارئ والأوامر العسكرية، سلسلة دفوع دستورية وقانونية (٢) ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٦.، ص١٥؛ محمد ضياء الدين محمد احمدان احمد ، السياسة الامريكية تجاه ثورات الربيع العربي دراسة حالتي مصر وليبيا ٢٠١١-٢٠١٧ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ، السودان، ٢٠١٨ ، ص١٧٠.

[٣٣]– صفحة كلنا خالد: أُنشأت في حزيران ٢٠١٠ ،على إثر مقتل الشاب خالد سعيد على يد قوات الأمن المصري ، أسسها شخصان اساسيان هما وائل غنيم وهو شاب مصري من مواليد ١٩٨٠ حاصل على بكالوريوس هندسة ،كان يعمل المدير الاقليمي لشركة جوجل لتسويق منتجاتها في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وهو المحرك الرئيس للشباب ، وعبد الرحمن منصور وهو شاب مصري تخرج في كلية الآداب، قسم الاعلام في جامعة المنصورة وهو صحفي حر وناشط اليكتروني (مدون)، وقد كانت الصفحة تنشر بشكل يومي عشرات الصور عن مصريين مقيمين في الخارج الذين كانوا متعاطفين مع قضية خالد سعيد ودعت الصفحة لمجموعة من الوقفات الصامتة بملابس سوداء في المحافظات كان اولها في يوم الجمعة ١٨ حزيران ٢٠١٠، و نجحت من اجتذاب أربع مئة الف عضو لتصبح اكبر مجموعة مصرية احتجاجية على الفيسبوك ، وقد نجحت في تحقيق تعبئة محلية ودولية واسعة حول قضية الشاب المغدور الذي عُرف ب(شهيد الطوارئ) الذي انتشرت صوره التي تُظهر ما حصل على جسده من آثار التعذيب الى مواقع التواصل الاجتماعي ، وتناقلت القنوات الفضائية والصحف العربية والعالمية تلك الصور.: عمرو مجدي ، المصدر السابق، ص٤٣– ٥٠؛احمد عبد الحميد حسين، احزاب ثورة يناير :سياق النشأة والتحولات ٢٠١١-٢٠١٣،ط١،دار المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص٤٧؛ عبد القادر ياسين ، المصدر السابق ، ص١١٠.

[٣٤] – عمرو مجدي ، كلنا خالد سعيد شهيد يرحل وشعب يُبعث ، مجموعة بحوث مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، سلسلة أوراق الجزيرة ٢٤ ،يوميات الثورة المصرية يناير ٢٠١١، تحرير، احمد عبد الحميد حسين ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،٢٠١١. ، ص٥٠.

[٣٥] – بعد عودة الدكتور محمد البرادعي من عاصمة النمسا فينا الى مصر في ١٩شباط ٢٠١٠ انشأ (الجمعية الوطنية للتغير) ، التي ضمت عدداً من الأحزاب التي انضمت الى الجمعية الوطنية للتغيير هي: (حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الغد وجماعة الإخوان المسلمين وحزب العمل المصري و ومصريات مع التغيير، حزب الوسط المصري و حزب الكرامة و الاشتراكيين الثوريين وحركة شباب "٦ ابريل" والحزب الشيوعي المصري و الحملة الشعبية لدعم البرادعي) ولم ينظم للجمعية كل من حزب الوفد والحزب الناصري وحزب التجمع ، للمزيد ينظر: عبد القادر ياسين ، الضلع الغائب في المثلث ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، حزيران ٢٠١٣،ص١٠٦

[٣٦] – محمد البرادعي : ولد عام ١٩٤٢، حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة ودرجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك ، بدأ عمله في السلك الدبلوماسي المصري عام ١٩٦٤ ، وشغل

منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٩٧– ٢٠٠٩) حصل على جائزة نوبل للسلام في تشرين الثاني ٢٠٠٥، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لجهودهما" لمنع استعمال الطاقة النووية للأغراض العسكرية، ولضمان استعمالها للأغراض السلمية بأكثر الطرق الممكنة أماناً"، وكان احد موظفي الوكالة منذ عام ١٩٨٤، شغل مناصب سياسية رفيعة المستوى منها منصب المستشار القانوني ثم المدير العام المساعد للعلاقات الخارجية، انضم عام ١٩٨٠،الى الامم المتحدة وأصبح زميلاً أقدم مسؤول على برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث: يُنظر

>hptts://www.iaea.org :ational Atomic Energy Agency, Mohmed ElBaradai(IAEA). Accessed in 17-12-2023

[٣٧] – صحيفة المدى ، العدد ٢٠٣١ ، ٢ شباط ٢٠١١.

[٣٨] – احمد زويل : احمد حسن زويل: ولد في مصر ١٩٤٦، وتخرج من جامعة الإسكندرية ، واصل دراسته الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على الجنسية الامريكية ، نال شهادة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا عام ١٩٧٤، عُين بعد عامين في جامعة كاليفورنيا في بيركلي ، تم تعينه في معهد كاليفورنيا للتكنلوجيا ،و شغل كرسي لينوس بولينج للفيزياء الكيميائية منذ عام ١٩٩٠، منحت الأكاديمية الملكية السنوية للعلوم جائزة نوبل في الكيمياء لعام ١٩٩٩الى العالم احمد حسن زويل مكافئة بحثه الرائد في التفاعلات الكيمياوية (لأثبات ، أنه من الممكن باستعمال تقنية الليزر السريع رؤية تحرك الذرات في الجزيء أثناء التفاعل الكيميائي) للمزيد يُنظر:

The Nobel Prize in Chemistry 1999–Ahmed H.Zewail
Accessed in 17-1-2024 _ <https://www. Nobel Prize.org

[٣٩] – عمر سليمان : ولد في عام ١٩٣٥، في محافظة قنا ، التي قضى فيها ١٩ عاماً ، وفي عام ١٩٤٥ ،توجه الى القاهرة ليلتحق بالأكاديمية العسكرية ، وبعد التخرج سافر الى الاتحاد السوفيتي في بعثة وهناك تلقى تدريبات عسكرية على مستوى عالي في أكاديمية (فرونزى) ، وبعد عودته درس الاقتصاد والعلوم السياسية وحصل على شهادة البكالوريوس ونال درجة الماجستير فيهما، ثم عمل رئيس المخابرات العسكرية عام ١٩٩١،التي كانت نقطة انطلاقه، تولى منصب نائب رئيس الجمهورية في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١، ، في ظروف غامضة : للمزيد يُنظر: محمد الباز، العقرب السام عمر سليمان رجل المخابرات الغامض ،كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص٢٣١.

[٤٠] – صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢٣١، ٨ شباط ٢٠١١.

[٤١] – صحيفة العدالة ، العدد ٢٠٧٨ ، ٨ شباط ٢٠١١.

[٤٢] – صحيفة الصباح ، العدد ١٩١٣، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١١.

[٤٣] –حزب الجبهة الديمقراطية: تأسس في آيارعام٢٠٠٧ ، وهو آخر حزب تأسس في مصر ، وهو من احدث الأحزاب في وقتها، يؤمن بالليبرالية ، ومن اهم اهداف الحزب ، ان يدعم دولة مدنية ديمقراطية تتبع الفكر الليبرالي وحرية التعبير ،و يرفض ان تدخل الدين في السياسة ،وكان يرفض التعامل مع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ؛ بسبب فساد الحزب وتعامله مع الاخوان المسلمين ، وكان يرأسه الدكتور أسامة الغزالي ، وتشغل سكينة فؤاد منصب النائب الأول ، واسامة أنور عكاشة الثائب الثاني ،وسماح أنور النائب الثالث ، اما

الأمين العام للحزب هو مارجريت عازر ، ونائب الأمين هو رزق الملا ،اشترك الحزب في ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١. للمزيد يُنظر: حزب الجبهة الديمقراطي على الموقع : <hptts://www.democraticfront.org

[٤٤] – عزمي بشارة ، ثورة مصر ، من جمهورية يونيو الى ثورة يناير ، ج١،ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢.، ص٤٤٢.

[٤٥] – حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي :هو من الأحزاب اليسارية المصرية الذي انشأته مجموعة من اليساريين الاشتراكيين والقوميين والشيوعيين وبعض الليبراليين ،تأسس في ١٠ نيسان ١٩٧٦، ومن ابرز المؤسسين خالد محيي الدين احد الضباط الاحرار ، تولى زعامة الحزب بعده الدكتور(محمد رفعت السعيد) لكن الحزب لم يحظ بالاعتراف القانوني الا عام ١٩٧٧، بعد سماح الرئيس الراحل أنور السادات بتأسيس الأحزاب السياسية في مصر وممارسة تشاطه السياسي ، وكان الشيوعيون اكبر الداعين الى أنشأه ، وتبنى الفكر العلماني اليساري في مصر ، وضم مجموعة من التيارات الفكرية الرئيسة (التيار الماركسي ، والتيار القومي الوحدوي ، والتيار الديني المستتر ، والتيار الوطني الديمقراطي ،والتيار الناصري الاشتراكي) بلغ عدد اعضاء المؤسسون ١٢٨ عضو وازداد عدد اعضاء الحزب بسرعة حيث وصل الى ١٥٠ عضواً في المحافظات كافة في غضون بضعة اشهر، اصدر جريدة الاهالي الاسبوعية ولكنها تعرضت للتوقف عدة مرات ؛بسبب ملاحقة الحكومة لها من وقت لآخر، وقد تبنى في ادبياته السياسية الحفاظ على دولة قوية قادرة على حماية المواطن من الاستغلال الاقتصادي ، وفي الوقت نفسه عدَّ الديمقراطية الضمان الحقيقي للاستمرار : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ٢ ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٩٤.

[٤٦] – الحركة الشعبية من أجل التغيير (حركة كفاية) : لا تحمل الخريطة الفكرية للحركة توجهات فكرية محددة فقد نشأت من اشخاص ذوي توجهات مختلفة (اليسارية والليبرالية والإسلامية) وساهمت العديد من الشخصيات في تأسيس الحركة ، وكان هدفها إنشاء تجمعٍ يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية المصرية ، بهدف المطالبة بالحرية والديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب المصري، تأسست هذه الحركة عام ٢٠٠٤ ، وهي عبارة عن تجمع ضم القوى السياسية جميعها وتدعو الى تأسيس شرعية جديدة في مصر بعد تنحية حسني مبارك من الحكم، وركزت على رفضها لفكرة التجديد للرئيس محمد حسني مبارك ، وقد استطاعت الحركة إحداث تأثير ملحوظ في الساحة المصرية وأحدث حراك غير مسبوق ، كما استطاعت جذب الحركات السابقة الى الساحة السياسية فضمت إليها الأحزاب اليسارية وجماعة الإخوان المسلمين والعديد من الأحزاب وحركات وتشكيلات رسمية وغير رسمية، وقد شكلت حركة كفاية خصماً قوياً بوجه الرئيس السابق حسني مبارك في انتخابات ٢٠٠٥،وكان من أبرز مؤسسي الحركة : جورج أسحاق ، ومحمد السعيد أدريس ، واحمد بهاء الدين شعبان ، وعبد الحليم قنديل، ابو العلا الماضي ، وأمين اسكندر: احمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة ، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي ، ط١، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،٢٠١٧ ، ص١٤٥؛ تمارا كاظم الاسدي ، ومحمد غسان الشبوط ، في صفة التغيير (الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية) ، ط١، المركز الديمقراطي العربي ، مصر، ٢٠١٨، ص٧٦؛ يوسف محمد الصواني ،وريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة لطفي زكاوي ، ط١، منتدى المعرفة ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٩٦.

[٤٧] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩١٦، ٣١ كانون الثاني ٢٠١١.

[٤٨] – صحيفة الصباح ، العدد ١٩١٦، ٢٩ كانون الثاني٢٠١١ .

[٤٩] – عصام الدين محمد حسين محمد حسين العريان :ولد في قرية ناهيا في امبابة في محافظة البحيرة ، عام ١٩٥٤، درس الطب في كلية قصر العيني ، تخرج عام ١٩٧٧، والى جانب دراسة الطب اهتم بالدراسات الانسانية ودرس الحقوق والتاريخ في جامعة القاهرة ، كذلك درس الشريعة الاسلامية في جامعة الأزهر ،بدأ نشاطه السياسي في التنظيم الطلابي للإخوان ، وكان نائب في مجلس الشعب مرتين في عام ١٩٨٧، و٢٠١٢، وهو عضو مكتب الارشاد لجماعة الاخوان المسلمين ، وعضو المكتب السياسي للجماعة ، وعضو مجلس ادارة نقابة الأطباء في مصر منذ عام ١٩٨٦ ، وشغل منصب نائب حزب العدالة والحرية المنبثق من جماعة الاخوان المسلمين ، منذ تأسيسه في ٣٠ نيسان ٢٠١١، تعرض للاعتقال عدة مرات في عهد أنور السادات ومحمد حسني مبارك، وآخرها اعتقاله في تشرين الاول ٢٠١٣، وحكم عليه بالإعدام لدوره في الهروب من سجن وادي النطرون، توفي العريان في السجن عن عمر ناهزالـ ٦٦ عاماً: للمريد يُنظر : عصام العريان :الطبيب والقيادي الإخواني الذي توفي في محبسه بمصر، على الموقع الاليكتروني (BBC) منشور في ٢٠٢٠/٨/١٣: على الرابط : .arbic<https://www.bbc.com>

[٥٠] – صحيفة المدى ، العدد ٢٠٢٧ ، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١.

[٥١] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد١٩١٤، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١١

[٥٢] – الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين ،على الرابط الاليكتروني:. . hptts//www.ihkwanwanwiki.com/indx.php?title>

[٥٣] – مروة كامل البستنجي ، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم اثر الفاعلين الجدد. من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٨،ص١١٧.

[٥٤] – صحيفة بدر ، العدد ١٧٥٢، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١١.

[٥٥] – صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢٢٢، ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١.

[٥٦] – تمارا كاظم الاسدي ، محمد غسان ، المصدر السابق ، ص٧٩؛ صحيفة بدر ، العدد ١٧٥٢، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١١.

[٥٧] – حركة ٦ ابريل: بدأت الحركة عندما دعت ناشطة عشرينية تُدعى اسراء عبد الفتاح، وكانت من أبرز معارضي نظام الحكم ، الى إضراب عام تضامناً مع اضراب عمال مصانع المحال الكبرى، وشبين الكوم وكفر الدوار وغيرها من عمال الغزل والنسيج وورش سكك الحديد والاسمنت والمترو والنقل العام، في ٦ ابريل ٢٠٠٨ احتجاجاً على قمع الشرطة و زيادة أجور العمال لمواجهة ارتفاع الأسعار ، وعلى أثرها قام كل من (احمد صالح واحمد ماهر) اللذان انشقا عن شبان حركة كفاية المعارضة ، وعملا على أنشاء مجموعة أطلقا عليها "حركة شباب ٦ ابريل" ، أخذت أسمها من تاريخ أسم المظاهرة الأولى في عام ٢٠٠٨، وقد أستعمل ناشطوا السادس من أبريل " الفيسبوك " و" توتير " والمدونات ووسائل الأعلام الجديدة الأخرى وسيلة لنقل الأحداث وتوفير المساعدات القانونية لأولئك الذين تحاصرهم القوات الأمنية المصرية ، وكان هؤلاء الشباب يتوقعون موعداً اكثر

تأزماً أثناء الانتخابات البرلمانية التي كان المتوقع إجرائها في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، وقد وصل أعداد المجموعة مع بداية عام ٢٠٠٩ الى (٧٠٠٠) عضواً ، بيد إنه على الرغم من أن العدد قليل اذا ما قيس بتعداد مصر السكاني ، إلا أنه مثل شيئاً جديداً في الجو السياسي المصري: تمارا كاظم الاسدي ومحمد غسان الشبوط ، المصدر السابق ، ص ٧٣ ؛

Bahgat Korany and Mostafa El -Sayyad,Youth political engagement during the Arab Spring: Egypt and Tunisia compared ,SAHW Scientific Paper n.9,Barcelona,2016. p:29. ؛ للمزيد:عمرو عمار، الاحتلال المدني –اسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكي ، ط٣ ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٤. ؛ صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢٢٧ ،٢ شباط ٢٠١١.

[٥٨] – تمارا كاظم الاسدي، محمد غسان ، المصدر السابق ، ص٧٩.

[٥٩] – المصدر نفسه، ص٨٠.

[٦٠] – مروة كامل البستنجي ، المصدر السابق ، ص١١٩.

[٦١] – صحيفة المدى ، العدد ٢٠٣٢، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١.

[٦٢] – صحيفة العهد ، العدد ٢١٦ ، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١.

[٦٣] – صحيفة الدعوة ، العدد ١١٩٧ ، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١؛ صحيفة بدر ١٧٥٢ ،٣٠ كانون الثاني٢٠١١.

[٦٤] – الحزب العربي الديمقراطي الناصري : مؤسس الحزب هو فريد عبد الكريم، بعد خروجه من السجن بالاشتراك مع عدد من الشخصيات ، منهم ضياء الدين داود والفريق محمد فوزي وزير الحربية السابق مع عدد من القيادات الناصرية الشابة وقتها ومنهم سامح عاشور نقيب المحامين السابق ، وسيد عبد الغني رئيس الحزب الحالي ، وقد تأسس في ١٩ اذار ١٩٩٢، بحكم المحكمة الإدارية العليا، يُعد الحزب العربي الديمقراطي الناصري حزب تنظيمي ،يعبر عن التيار القومي الناصري في مصر، مقره الرئيس في القاهرة ، وهو من الأحزاب التي كان لها تأثير في الشارع المصري، وقد عوّل المجتمع المصري عليه كثيراً لإحداث تغيير في الواقع السياسي المصري فهو الحزب الوحيد الذي كان له قواعد شعبية وذلك من خلال لجان ومقار له في جميع محافظات مصر قبل الاشهار ، الا ان نشأته في مطلع التسعينات كانت مخيبة للآمال ، فقد شهد صراعاً بين الفصائل الناصرية منذ اللحظة الأولى ، بعد الدعوة لكل الفصائل الناصرية في الانضمام لهذا الحزب، الا ان ذلك الاقتراح اصبح كابوس أثر على فاعليته بعد خمسة أعوام من نشأته؛ بسبب الصدامات التي حدثت داخل القوى المتنافسة .يُنظر: محمد العجاتي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص١٩٥– ١٩٦؛ الحزب العربي الديمقراطي الناصري : . :ar.m.wikipedia.org//<http

[٦٥] – صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢٣٣ ،١٠ شباط ٢٠١١.

[٦٦] – احمد عبد العزيز عز : رجل اعمال وسياسي مصري ،ولد بتاريخ ١٢كانون الثاني ١٩٥٩، في القاهرة، كان ينتمي للحزب الوطني الديمقراطي ، وكان يشغل منصب امين التنظيم وعضو لجنة السياسات في الحزب ، قبل ان يستقيل من منصبه في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١١، في اثناء اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني المصرية ، وهو

رئيس مجموعة شركات عز الصناعية اكبر منتج للحديد في الوطن العربي ، على وفق آخر تقرير للاتحاد العربي للصلب، وكان يشغل منصب عضو في مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٥، أثارت ثروته الطائلة جدلاً كبيراً في المجتمع المصري ، حيث تعرض لكثير من الاتهامات والانتقاد ؛ بسبب ثروته التي ناهزت ال١٨ مليار جنيه مصري :ويكيبيديا ، احمد عز (رجل الاعمال) : https .www.ar.m.wikipedia.org://

[٦٧] – للمزيد من التفاصيل حول التحقيقات مع رؤوس سلطة النظام يُنظر : صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٢٥، ٩ شباط ٢٠١١.

[٦٨] – بينما اوردت صحيفة المدى في العدد ٢٠٣٠، بتاريخ ١ شباط ٢٠١١ ،و صحيفة العدالة في العدد ٢٠٥٠ بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠١١، فضلا عن صحيفة المدى في العدد٢٠٠٢ بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠١١، ان عدد القتلى هو (٢١) شخصاً، والاصابة (٤٣) شخصاً.

[٦٩] – محمد فوزي ، أنتهى كابوس حبيب العادلي :الشعب يريد المليارات المنهوبة، جريدة الأخبار ، العدد ١٣٣٧، ١١ شباط ٢٠١١.

[٧٠] – خالد حنفي علي ،الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية ، مجلة السياسة الدولية، مج٤٦، العدد١٨٤، كانون الثاني ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص٦٣ ؛ صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٢٥، ٩ شباط ٢٠١١؛ صحيفة البرلمان ، العدد ١٢٨٣، ١٠ شباط ٢٠١١.

[٧١] – صحيفة المراقب العراقي ، العدد ٢٥٧، ١٧ آذار ٢٠١١.

[٧٢] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٤٦ ،١٠ آذار ٢٠١١؛ صحيفة الشرق ، العدد ١٠٦٩ ،١٠ آذار ٢٠١١.

[٧٣] – المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية : يتألف من قادة القوات المسلحة يترأسهم القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع كان قد تأسس في عام ١٩٥٢، و وسط هذا الغليان الشعبي ، أعلن نائب الرئيس المصري عمر سليمان مساء يوم الجمعة ١١ شباط ٢٠١١ ، بياناً عبر التلفزيون الحكومي "ان الرئيس محمد حسني مبارك قرر التخلي عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد "، ونقل مسؤول من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر .

[٧٤] – صحيفة البينة الجديدة ، العدد، ٢٣٥، ١٦ شباط ٢٠١١؛ صحيفة بدر ، العدد ١٧٦٨، ١٦ شباط ٢٠١١؛ صحيفة المراقب العراقي، العدد ٢٣٧، ١٧ شباط ٢٠١١؛ صحيفة بدر ، العدد ١٧٦٩، ١٧ شباط ٢٠١١.

[٧٥] – صحيفة العدالة ، العدد ١٢٠٧، ١٦ آذار ٢٠١١؛ صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٥٣، ١٧ آذار ٢٠١١؛ صحيفة طريق الشعب ، العدد ١٣٥، ٢ آذار ٢٠١١ ؛عزمي بشارة ، المصدر السابق، ج٢ ، ص١٧٠.

[٧٦] – محمد حسين طنطاوي: ولد في٣١ تشرين الاول ١٩٣٥، حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية عام ١٩٥٦ ، شارك في معظم الحروب المصرية من حرب ١٩٥٦ والعدوان الثلاثي على مصر وحرب حزيران ١٩٦٧، ومعارك الاستنزاف من عام ١٩٦٧الى عام ١٩٧٢، وشارك في حرب تشرين الاول ١٩٧٣،كما شارك في الخليج عام ١٩٩١ ،رقي الى رتبة مشير عام ١٩٩٣،تقلد عدة مناصب عسكرية ،شغل منصب رئيس المجلس العسكري الاعلى الذي تولى ادارة شؤون البلاد عقب ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ التي ادت الى خلع مبارك من الحكم وصفه موقع ويكيليكس بانه "لطيف ومهذب" ،اقال محمد مرسي رئيس مصر لعام ٢٠١٢

طنطاوي من منصبه واحيل على التقاعد ، توفي في ايلول ٢٠٢١: المشير طنطاوي :وزير الدفاع –المصري السابق المقاوم للتغيير كما وصفته وثائق ويكيليكس: على موقع BBC الاليكتروني على الرابط: arabic<https://www,bbc.com

[٧٧] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ١٩٢١ ،٥ شباط ٢٠١١.

[٧٨] – صحيفة طريق الشعب ، العدد ١٧٩، ١٠آيار ٢٠١١؛صحيفة تجديد ،العدد ٤٧١ ،١١ آيار ٢٠١١.

[٧٩] – صحيفة الدستور، العدد ٢٣٠٤، ٢٢ آب ٢٠١١.

[٨٠] – اتفاقية كامب ديفيد: هي اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٧ايلول ١٩٧٨بين الرئيس المصري أنور السارات ورئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن بعد ١٢يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي الامريكي كامب ديفيد في ولاية ميرلاند القريب من واشنطن حيث كانت تحت أشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وكانت المحاور الرئيسة للاتفاقية هي أنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات دورية بين مصر واسرائيل وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء التي أحتلتها ١٩٦٧، في السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٩ تم التوقيع على معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل والتي عرفت باسم معاهدة كامب ديفيد وذلك نسبة للمكان الذي وقعت فيه وهو عبارة عن معسكر تحيط به الأشجار في منطقة تلال ميرلاند التي تبعد عن مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية سبعين ميلاً تقريباً، وتضمنت معاهدة كامب ديفيد إنهاء حالة الحرب والمقاطعة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وإقرار مصر باحتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس وإخراج غزة من الإدارة المصرية وتضمنت المعاهدة إلزام مصر بضرورة وقف النشاط العسكري الفلسطيني من استعمال الأراضي المصرية لشن هجمات على إسرائيل وغلق الحدود المصرية في وجه المقاومة الفلسطينية وعدم استعمال الأراضي المصرية مجالاً للعمل الإعلامي الفلسطيني ضد إسرائيل وفرضت معاهدة كامب ديفيد على الإعلام المصري وحذرته من الاتجاه لإثارة الكراهية والعداء لإسرائيل: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المعاهدة المصرية الاسرائيلية :حسين السيد حسن، معاهدة السلام المصرية– الاسرائيلية عام ١٩٧٩ واثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧– ١١٨، حزيران ،٢٠١٣ ، ص٤٤٧ – ٤٥٧ ؛مذكرات مناحيم بيغن ، دار الخلود للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣١٦ . أسماعيل فهمي ،التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ،ط، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٨٥.

[٨١] – صحيفة الجريدة ، العدد ٧٧٣ ، ٢٣ اب ٢٠١١ ؛صحيفة العهد ، العدد ٢٧٠، ٢١ آب٢٠١١ .

[٨٢] – صحيفة الصباح الجديد ، العدد ٢٠٩٥، ١٣ أيلول ٢٠١١ ؛ صحيفة المراقب العراقي ، العدد٣٧٤ ، ١٣ ايلول ٢٠١١.

[٨٣] – عصام شرف : ولد في محافظة الجيزة في القاهرة عام ١٩٥٢، تخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة، وعُين أستاذاً بها ، حصل على شهادة الدكتوراه من احدى جامعات الولايات المتحدة في ثمانينات القرن العشرين ، وقد حضي بالعديد من الجوائز تقديراً لتفوقه العلمي ، منها نوط الامتياز من الطبقة الاعلى عام ١٩٩٥ ، وجائزة الدولة التشجيعية في العلوم والهندسة عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧، دخل العمل السياسي ، وكان عضو في المكتب الفني للجنة النقل في الحزب الوطني حتى عام ٢٠٠٢، وعضو في المجلس الاعلى للسياسات في الحزب الوطني ، وشغل منصب وزير النقل في حكومة أحمد نظيف عام ٢٠٠٤ ، وتذكر تقارير صحفية إن شرف كان دائم

الاعتراض على سياسية حكومة أحمد نظيف: إبراهيم مصطفى ، عصام شرف رئيس وزراء بدأ وأنتهى من ميدان التحرير. اندبندنت عربية ،على الرابط : https://www.independentarabia.com>

[٨٤] – صحيفة العهد ، العدد ٢٧٦، ١٨ ايلول ٢٠١١؛ صحيفة البيان ، العدد ٢٨١ ،١٩ ايلول ٢٠١١.

[٨٥] – حزب الحرية والعدالة: تقدمت جماعة الإخوان المسلمين بطلب الى لجنة الأحزاب السياسية للسماح لهم بتأسيس حزب يمثلهم، فتم تأسيس حزب الحرية والعدالة ،الذي حصل على تصريح القبول في٦ حزيران ٢٠١١ ، وأكدَ مصدر قضائي ، ان القرار صدر عن المستشار كمال نافع رئيس لجنة شؤون الأحزاب التابعة لمحكمة النقض ، وأكد ان من حق حزب الحرية والعدالة مباشرة نشاطه السياسي اعتباراً من يوم قبول الإخطار، من جانبه أكد محمد مرسي الذي أُختير ليكون رئيساً للحزب، ان الحزب الجديد ليس حزباً اسلامياً بالمفهوم القديم ، وإنما هو حزب مدني وسيعمل بصورة مستقلة عن الجماعة : صحيفة طريق الشعب ،العدد ٢٠٠ ، ٨ حزيران ٢٠١١؛ صحيفة العهد ، العدد ٢٥٣ ، ١٢ حزيران ٢٠١١ ؛ صحيفة الزمان ، العدد ٣٨٧٨ ، ٢٤ نيسان ٢٠١١.

[٨٦] – حزب النور: وهو من التيارات الإسلامية التي كان لها حضور بعد الثورة وقد مثل الدعوة السلفية، على الرغم من عدم مشاركتهم في ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، إلا إن موقفهم تغير بعد انتصار الثورة ، وأصدروا بياناً قرروا فيه الدخول في العملية السياسية ذلك في ٢١ آذار ٢٠١١ ، ليتأسس حزب النور الذي اخذ صدى واسع في الأوساط الشعبية في مصر ؛ ولأنه اول حزب سلفي بعد الثورة فلم يقتصر مؤيدوه على أبناء الدعوة فحسب ، بل شمل أنصار السُنة ومؤيديه من سكان القاهرة وجمهور واسع تكّونَ في المساجد عبر سنوات، وقد نقلت صحيفة العهد ، ان حزب النور ظهر بوصفه قوة سياسية ذات نفوذ، فقد كان نشاط السلفين نشاطاً دعوياً ، إلا ان تغير المشهد السياسي والاجتماعي في مصر أدى الى أن تحول نشاطه من النشاط المعتاد الى أنشطة مستجدة ، ما جعل ظهوره قوياً ؛لأنه صدر عن وجود تنظيمي سابق له شأن في الأوساط الشعبية في مصر ، ساعد تأخر إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجرائها في شهر حزيران ٢٠١١، في توفر مدة زمنية مناسبة للأحزاب السلفية لتحول نشاطها الى النشاط السياسي مما أتاح للجماعة السلفية أن ظهرت بشكل سياسي جديد وقوي نسبياً: مجموعة باحثين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي ،ط١ ، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٧٨٥– ٧٨٦؛ ؛صحيفة العهد ، العدد ٢٥٢ ، ٨ حزيران ٢٠١١.

[٨٧]–الانتخابات البرلمانية في مصر، ٢٠١١–٢٠١٢، التقرير النهائي لمركز كارتر: www.cartercenter.org/resources/pdfs18/12/2011 Accessed in5–12–2023

؛ صحيفة الدعوة ، العدد ١٣٧١، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١؛ صحيفة التآخي ، العدد ٦٢١٦ ، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١

[٨٨] – صحيفة المراقب العراقي، العدد٣٨٤، ٢٧ ايلول ٢٠١١.

المصادر

اولاً :الصحف العراقية:

١–صحيفة الاتحاد .

٢–صحيفة بدر.

٣-صحيفة البرلمان .
٤-صحيفة البيان .
٥-صحيفة البينة الجديدة.
٦-صحيفة التآخي.
٧-صحيفة تجديد.
٨-صحيفة الجريدة.
٩-صحيفة الدستور.
١٠-صحيفة الدعوة.
١١-صحيفة الزمان.
١٢-صحيفة الشرق.
١٣-صحيفة الصباح.
١٤-صحيفة الصباح الجديد.
١٥-صحيفة طريق الشعب.
١٦-صحيفة العدالة.
١٧-صحيفة العهد.
١٨-صحيفة المدى .
١٩-صحيفة المراقب العراقي.
٢٠-صحيفة المؤتمر .
٢١-صحيفة المواطن الجديد.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

-الانتخابات البرلمانية في مصر، ٢٠١١-٢٠١٢، التقرير النهائي لمركز كارتر: www.cartercenter.org/resources/pdfs18/12/2011 Accessed in5-12-2023

-ثالثاً: المذكرات:

-مذكرات مناحيم بيغن ، دار الخلود للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

١- أحمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة ، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي ، ط١، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،٢٠١٧.

٢-أسماعيل فهمي ،التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ،ط، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٨٥.

٣-آلان غريش- دومينيك يدال، الأبواب المائة للشرق الأوسط ،ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي ، بيروت،٢٠١٠.

٤-تمارا كاظم الاسدي ، ومحمد غسان الشبوط ، في صفة التغيير (الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية) ، ط١، المركز الديمقراطي العربي ، مصر، ٢٠١٨.

٥–عبد الباري عطوان، القاعدة التنظيم السري ، ط١، بيروت، ٢٠٠٧.
٦–عزمي بشارة ، ثورة مصر ، من جمهورية يونيو الى ثورة يناير ، ج١،ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢.
٧–عمرو عمار، الاحتلال المدني –اسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكي ، ط٣ ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠١٤
٨–كاريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه١٩١٩ –١٩٣٩(مع فصل خاص عن الوفد الجديد ومستقبل النظام السياسي التعددي في مصر) ، ترجمة عبد السلام رضوان، الهيأة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشؤون الفنية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٩–مجموعة باحثين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي ،ط١ ، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤.
١٠–محمد الباز، العقرب السام عمر سليمان رجل المخابرات الغامض ،كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٣.
١١–محمد العجاتي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر– المغرب – لبنان – البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٤.
١٢–مروة كامل البستنجي ، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم اثر الفاعلين الجدد. من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٨.
١٣–نعمان جمعة ، تاريخ الوفد ، جمال بدوي ولمى المطيعي (محرران)، ط١،دار الشروق ،القاهرة–٢٠٠٣.
١٤–يوسف حبيب، الانبا شنودة المعلم، مصر ، ١٩٧٢.
١٥–يوسف محمد الصواني ،وريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة لطفي زكاوي ، ط١، منتدى المعرفة ، بيروت ، ٢٠١٣.

خامساً: الكتب باللغة الانكليزية:

1-Bahgat Korany and Mostafa El -Sayyad,Youth political engagement during the Arab Spring: Egypt and Tunisia compared ,SAHW Scientific Paper n.9,Barcelona,2016.
2-Robert Springborg , Mubarak's Egypt :Fragmentation of the political order. U.S.A :Westview prees,1989

سادساً: الرسائل والاطاريح:

–شفيق احمد عبد الرحمن أبو حشيش ، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الازهر ، غزة ،٢٠١٤.

سابعاً: البحوث المنشورة:

١–حسين السيد حسن، معاهدة السلام المصرية– الاسرائيلية عام ١٩٧٩ واثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة دراسات تاريخية العددان ١١٧– ١١٨، حزيران ،٢٠١٣ .

٢-خالد حنفي علي ،الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية ، مجلة السياسة الدولية، مج٤٦، العدد١٨٤، كانون الثاني ، القاهرة ٢٠١٩

ثامناً: الموسوعات:

١- ابو مسلم يوسف ، موسوعة حكام مصر من الفتح الإسلامي حتى العصر الحديث والمعاصر ٦٤١-٢٠٠٦م ، مطبعة كتب عربية ، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٦

٢-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ٢ ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، ١٩٨٥.

٣-الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين ،على الرابط الاليكتروني:. hptts//www.ihkwanwanwiki.com/indx.php?title>

تاسعاً: المواقع الالكترونية:

١-احمد زويل: The Nobel Prize in Chemistry 1999–Ahmed H.Zewail– Accessed in 17-1-2024 _ https://www. Nobel Prize.org .

٢-إبراهيم مصطفى ، عصام شرف رئيس وزراء بدأ وأنتهى من ميدان التحرير. اندبندنت عربية ،على الرابط : https://www.independentarabia.com

٣-احمد الطيب: على الرابط : https:// ar. wikipedia,org

٤-احمد عز (رجل الاعمال) : https:// ar. wikipedia,org

٥-حزب الجبهة الديمقراطي على الموقع : hptts://www.democraticfront.org>

٦-الحزب العربي الديمقراطي الناصري : https:// ar. Wikipedi ,org

٧- محمد حسين طنطاوي : https:// ar. wikipedia,org

٨- عصام العريان :الطبيب والقيادي الإخواني الذي توفي في محبسه بمصر، على الموقع الاليكتروني (BBC) منشور في ٢٠٢٠/٨/١٣: على الرابط : https://www.bbc.co

References

First: Iraqi Newspapers:

1.Al-Ittihad Newspaper
2.Badr Newspaper
3.Al-Barlaman Newspaper
4.Al-Bayan Newspaper
5.Al-Bayyna Al-Jadida Newspaper
6.Al-Taakhi Newspape
7.Tajdeed Newspaper
8.Al-Jareeda Newspaper
9.Al-Dustour Newspaper
10.Al-Daawa Newspape
11.Al-Zaman Newspaper
12.Al-Sharq Newspaper
13.Al-Sabah Newspaper

14.Al-Sabah Al-Jadeed Newspaper
15.Tareeq Al-Shaab Newspaper
16.Al-Adala Newspaper
17.Al-Ahd Newspaper
18.Al-Mada Newspaper
19.Al-Muraqib Al-Iraqi Newspaper
20.Al-Mo'tamar Newspaper
21.Al-Muwatin Al-Jadeed Newspaper

Second: Published Documents:
-Parliamentary elections in Egypt, 2011–2012, the final report of the Carter Center: www.cartercenter.org/resources/pdfs18/12/2011 Accessed in 5-12-2023

Third: Memoirs:
-Memoirs of Menachem Begin, Dar Al-Khulood for Publishing and Distribution, Cairo, 2012.

Fourth: Arabic and Arabized Books:
1.Ahmed Abdel-Tawab Al-Khatib and Mahmoud Khalifa Gouda, Social Movements and the Arab Spring Revolutions, 1st ed., The Arab Office for Knowledge, Cairo, 2017.
2.Ismail Fahmy, Negotiating for Peace in the Middle East, 1st ed., Madbouly Library, Cairo, 1985.
3.Alain Gresh – Dominique Vidal, The Hundred Doors of the Middle East, translated by Michel Karam, Dar Al-Farabi, Beirut, 2010.
4.Tamara Kazem Al-Asadi and Mohammed Ghassan Al-Shuboot, In the Nature of Change (The Arab Spring and Political Transformations in the Arab Region), 1st ed., The Arab Democratic Center, Egypt, 2018.
5.Abdel Bari Atwan, Al-Qaeda: The Secret Organization, 1st ed., Beirut, 2007.
6.Azmi Bishara, The Egyptian Revolution: From the June Republic to the January Revolution, Vol. 1, 1st ed., The Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2012.
7.Amr Ammar, The Civil Occupation – Secrets of January 25 and the American Marines, 3rd ed., The International Publishing and Distribution Group, Sama Publishing and Distribution, Cairo, 2014.
8.Karius Kamel Deeb, Party Politics in Egypt: Al-Wafd and Its Opponents 1919–1939 (With a Special Chapter on the New Wafd and the Future of the Pluralistic Political System in Egypt), translated by Abdel Salam Radwan, The General Authority of the Egyptian National Library and Archives – Technical Affairs Administration, Cairo, 2009.
9.Group of Researchers, Dialectics of Social Integration and State- and Nation-Building in the Arab World, 1st ed., The Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2014.
10.Mohammed Al-Baz, The Poisonous Scorpion: Omar Suleiman the Mysterious Intelligence Man, Kanooz for Publishing and Distribution, Cairo, 2013.
11.Mohammed Al-Ajaty, Protest Movements in the Arab World (Egypt – Morocco – Lebanon – Bahrain), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2014.

12.Marwa Kamel Al-Bustangi, The Role of the Arab Spring Revolutions in Maximizing the Impact of New Non-State Actors from the Perspective of the Jordanian Political Elite, The Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Berlin, 2018.
13.Nouman Gomaa, The History of Al-Wafd, edited by Gamal Badawi and Lama Al-Mutaiy, 1st ed., Dar Al-Shorouk, Cairo, 2003.
14.Youssef Habib, Anba Shenouda the Teacher, Egypt, 1972.
15.Youssef Mohammed Al-Sawwany and Ricardo René Larémont, The Arab Spring: Uprising, Reform, and Revolution, translated by Lotfi Zakawi, 1st ed., Forum of Knowledge, Beirut, 2013
.
Fifth: Books in English:
1.Bahgat Korany and Mostafa El-Sayyad, Youth Political Engagement during the Arab Spring: Egypt and Tunisia Compared, SAHW Scientific Paper No. 9, Barcelona, 2016.
2.Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order, USA: Westview Press, 1989.

Sixth: Theses and Dissertatins:
-Shafiq Ahmed Abdul Rahman Abu Hashish, The Political Dimension of the Democratic Transformation Process in the Arab World: Tunisia as a Model, Master's Thesis (unpublished), Al-Azhar University, Gaza, 2014.
Seventh: Published Research:
1.Hussein Al-Sayed Hassan, The Egyptian-Israeli Peace Treaty of 1979 and Its Impact on Egypt's Regional Role, Historical Studies Journal, Issues 117–118, June 2013.
2.Khaled Hanafi Ali, The Arab Revolutions: The Successive Collapses of Arab Political Systems, International Politics Journal, Vol. 46, Issue 184, January, Cairo, 2019.

Eighth: Encyclopedias:
1.Abu Muslim Youssef, Encyclopedia of Egypt's Rulers from the Islamic Conquest until the Modern and Contemporary Era 641–2006 AD, Arab Books Press, Alexandria Center for Books, 2006.
2.Abdel Wahhab Al-Kayyali and others, The Political Encyclopedia, Vol. 2, The Arab Encyclopedia for Studies and Publishing, Beirut, 1985.
3.The Official Historical Encyclopedia of the Muslim Brotherhood, available at: https://www.ihkwanwanwiki.com/index.php?title

Ninth: Websites:
1.Ahmed Zewail: The Nobel Prize in Chemistry 1999 – Ahmed H. Zewail. Accessed on 17-1-2024. https://www.NobelPrize.org
2.Ibrahim Mostafa, Essam Sharaf: A Prime Minister Who Began and Ended from Tahrir Square. Independent Arabia, link: https://www.independentarabia.com
3.Ahmed Al-Tayeb: link: https://ar.wikipedia.org
4.Ahmed Ezz (Businessman): https://ar.wikipedia.org

5.Democratic Front Party: https://www.democraticfront.org
6.The Arab Democratic Nasserist Party: https://ar.wikipedia.org
7.Mohammed Hussein Tantawi: https://ar.wikipedia.org
8.Essam El-Erian: The Doctor and Muslim Brotherhood Leader Who Died in His Prison in Egypt, published on BBC website 13/8/2020: https://www.bbc.co